الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة عبد الرحمـــــان ميرة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية O.C.D.E و دورها في حماية البيئة

مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون العام الاقتصادي

من اعداد الطلبة

- شربال عبد الكريم انس.
- شريدي لمين.

تحت اشراف الاستاذ

– بن مرغيد طارق

2019-2018

اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع الى:

الى اختي الغالية راضية رحمها الله و جعل مثواها الجنة

امي الغالية اطال الله في عمرها

و الى والدي اطال الله في عمره

و الى كل من ساعدني عن قريب او بعيد لإتمام مذكرتي.

شربال أنس

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

روح امي الطاهرة رحمها الله و جعل مثواها الجنة

ابـــي العزيز اطال الله في عمره

اخوتي و اخواتي كل باسمه و جميع الاهل و الأقارب

صديقي العزيز دقيش مومن

شريدي لمين

شكر و عرفان

الحمد لله الذي وفقنا و من علينا باتمام هذه المذكرة

نود ان نقدم موفور الشكر للأستاذ الفاضل بن مرغيد طارق، لقبوله الاشراف على هذه المذكرة و اسدائه النصح و التوجيهات القيمة.

دون ان ننسى توجيه الشكر الخالص للأساتذة الافاضل أعضاء لجنة المناقشة.

و كذلك كل من دعمنا و ساعدنا اثناء انجازنا لهذه المذكرة:

قبغيد مهدي و مباركو نبيل و الأستاذ احمد بن بركان و دقيش عبد المومن .

قـــائمة المختـــصرات

1/ BCP : Pourpre de bromocrésol

2/ CO : Monoxyde de carbone

3/ CO_2 : Dioxyde de carbone **4/**

DKK : Couronne danoise

5/ EHS : Environment, hygiène, sécurité

6/ HFC : Hydrofluorocarbure

7/ GDP : Gross Domestic Product

8/ kWh : Kilowatt-heure

9/ N : Numéro

10/ NOx : Oxydes d'azote

11/ OCDE : Organisation de coopération et de développement économiques

12/ Op. cit. : Ouvrage précédemment cité

13/ PFC : Perfluorocarbure

14/ PRTRs : Pollutant Release and Transfer Register

15/ SOx : Oxydes de soufre

16/ p. : Page

17/ TGAP : Taxe générale sur les activités polluantes

مقدمـــــــــــة

مـــقدمة :

بدأ الاهتمام بالبيئة يتزايد بشكل واضح وجلي في أواخر الستينات من القرن الماضي، وكان هذا الاهتمام مصـــاحباً لازدياد تلوث البيئة بمكوناتها المختلفة: الهواء، الماء، التربة، وكذا لإدراك الأفراد للانعكاســات الســلبية للتلوث على مســتوى جودة ونوعية الحياة على الأرض. وقد أدى هذا الاهتمام إلى التركيز على دراســة وتحليل كل ما يرتبط بالمشــاكل البيئية، ولاسـيما مشـكل التلوث بأبعاده المختلفة، وهذا لإيضـاح الصـورة بأن تلوث البيئة له آثار سلبية على الإنسان والكائنات الحية والأنشطة الاقتصادية وغير الاقتصادية.

فالتلوث ينجم عنه من آثار خارجية ســلبية يؤدي إلى فشــل نظام الســوق في تحقيق التخصـــيص الأمثل للموارد بما يحقق أقصـــى كفاءة اجتماعية ممكنة، كما يؤدي كذلك إلى تحميل أشــخاص آخرين ســواء كانوا طبيعيين أو معنويين تكاليف خارجية ناتجة عن التلوث غير المتســببين فيه، ناهيك عن الأضـــرار البيئية الطبيعية بمختلف مكوناتها، الأمر الذي استدعى تبني سياسات وآليات تتدخل لتصحيح فشل السوق واستدخال الآثار الخارجية السلبية للتلوث في نفس الوقت، أو بعبارة أخرى تكفل الحد من الآثار الضـــارة للتلوث وتســـاهم في التجسيد الفعلي لمفهوم التنمية المستدامة.

وفي خضـم تنامي واسـتفحال المشـاكل البيئية الناتجة أسـاسـاً عن العمليات الإنتاجية والاسـتهلاكية واتضـاح الرؤية عن المخاطر المتولدة عنها، بدأ الوعي البيئي العالمي يزداد، وعلى ذلك بدأ العديد من المنظمات الاهتمام بالبيئة ومنها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

تعد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية رائدة في مجال حماية البيئة والحد من التلوث، وهذا من خلال تبني سياسات وإجراءات بيئية دقيقة وموصوفة بفعاليتها، ومن ثم فإن منظمة O.C.D.Eتقدم للدول الأعضـاء الدراسـات والأبحاث العلمية التي تمكن من المقارنة الدقيقة لمختلف السـياسـات البيئية وتطبيقها واقتراح الحلول الملائمة للمشـاكل المشـتركة، وبالتالي توحيد الرؤى والاستراتيجيات، أيضـاً من خلال التنسيق بين السياسات الوطنية والسياسات المشتركة بين الدول.

فإلى أي مدى تساهم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في حماية البيئة؟

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية قسمنا بحثنا إلى محورين، بحيث سنتطرق في المحور الأول إلى الأخذ بالبعد البيئي في منظمة التعاون والتنمية الاقتصـــادية، عن طريق دراســـة الوضـع البيئي في دول O.C.D.E بصـفة عامة، وذلك بالتحول من الوضـع البيئي المشـترك في منظمة التعاون والتنمية الاقتصـادية إلى تكريس البعد البيئي في O.C.D.E (فصـل أول) أما المحور الثاني فسنتناول فيه كيفية مساهمة المنظمة بالبعد البيئي سواء داخل دول المنظمة أو خارجها، وكذلك المعوقات التي واجهتها أثناء عملها (فصل ثاني).

وفي سبيل دراستنا لهذا الموضوع اعتمدنا على مجموعة من المناهج العلمية المناسبة، فقد تم الاستعانة بالمنهج التاريخي من أجل دراسة التطور التاريخي للبيئة، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج الوصفي في تحليل مختلف التعريفات التي أعطيت لأنواع التلوث، وأنواع السياسات والبرامج التي تعمل تحت إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وكذلك المنهج التحليلي في تناولنا بحوثاً علمية لها علاقة بالبيئة مثل دراستنا لأهم آليات حماية البيئة.

وتتمثل أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعدادنا لهذا البحث في نقص المراجع الحديثة باللغة العربية سواء كانت على مستوى الكتب العامة أو الجامعية، لأن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لا تحتوي على أي بلد عربي ضمن أعضائها، وهذا ما جعلنا نعتمد كثيراً على المراجع الأجنبية خصوصاً عند دراستنا للوضع البيئي في دول O.C.D.E.

الفصل الأول

الاخذ بالبعد البيئي في منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية.

الفصل الاول: الوضع البيئي المشترك : ضرورة للأخذ بالبعد البيئي في منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية.

شهدت دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الآونة الأخيرة تلوثا بيئيا رهيبا نتيجة التطورات الاقتصادية و التكنولوجية التي حلت بها، الامر الذي دفع O.C.D.E لاتخاذ تدابير و إجراءات بيئية تمكنها من **تقليص حجم الاضرار البيئية في الدول الأعضاء.**

لهذا فإننا سنحاول من خلال هذا الفصل، تسليط الضوء بشكل مفصل و دقيق على الوضع البيئي العام في دول O.C.D.E، و يتمثل ذلك في الملوثات التي تهدد بيئة هاته الدول و عن خبرتها في مواجهة التلوث البيئي (المبحث الأول) من جهة، و من جهة أخرى سوف نقوم بتحديد اللجان و البرامج البيئية التابعة لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية(المبحث الثاني)، التي تسهر على وضع مخططات بيئية مستقرة للحد من التلوث البيئي عن طريق انتهاج سياسة التنمية الخضراء.

المبحث الأول : الوضع البيئي العام في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE

سنتناول بالتحديد في هذا المبحث الوضع البيئي العام في دول O.C.D.E و هذا عبر التطرق الى اشكال التلوث المختلفة بها و ما ينجم عنها من اثار على الانسان و البيئة

المطلب الأول : اشكال التلوث المختلفة في دول O.C.D.E

ينطوي التلوث في دول المنظمة على مضار عديدة، تمس صحة الانسان و البيئة بمكوناتها المختلفة، وتتمثل اهم الملوثات في دول O.C.D.E في :

الفرع الأول : تلوث الهواء [1]

ان التلوث الجوي ينطوي على مضار عديدة، تمس صحة الانسان و البيئة بمكوناتها المختلفة، و تتمثل اهم الملوثات الهوائية لدول O.C.D.E في:

أولا: اكاسيد الكبريت SOX

و التي تلحق اضرارا بالغة بصحة الانسان، لضافة الى تأثيرها على الأنظمة البيئية المائية و النباتات و كذا الأراضي الفلاحية و الغابات، كما ان انبعاثات اكاسيد الكبريت تعد السبب الرئيسي في سقوط الامطار الحمضية

ثانيا: اكاسيد النيتروجين :NOX

و التي تتولد من بشكل أساسي من احتراق الوقود الاحفوري، و هي تساهم في تشكل ما يعرف بالضباب الدخاني SMOG من جهة، و في تكوين الامطار الحمضية بالتفاعل مع اكاسيد الكبريت من جهة أخرى

ثالثا: أكسيد الكربون CO

له اثار سلبية عديدة على صحة الانسان و بالخصوص يؤدي الى عرقلة امتصاص الاكسجين من طرف كريات الدم الحمراء

---

[1]O.C.D.E(2007), Donnèes OCDE sur l'environnement, èdition OCDE, en ligne : http://www.oecd.org/env/indicators-modelling-outlooks/38105210.pdf , p :06

رابعا: المركبات العضوية الطيارة les composés organiques volatiles

تعد المركبات العضوية الطيارة إضافة الى اكاسيد النيتروجين من اهم أسباب التلوث الكيميوضوئي للجو.

و تنبعث هذه الملوثات في دول O.C.D.E من مصادر ثابتة و أخرى متحركة ، فالمصادر الثابتة ترتبط أساسا بـ : مراكز انتاج الطاقات المختلفة[2] ، استعمال الوقود الاحفوري في المصانع ، الانبعاثات الناجمة عن تحويل المواد الأولية ، إضافة الى عمليات ترميد النفايات و الحرائق التي قد تندلع في الأراضي الفلاحية و الغابات، اما المصادر المتحركة فغالبا ما ترتبط بوسائل النقل المختلفة كالسيارات و الطائرات.

الفرع الثاني: تلوث الماء

في هذا الصدد تكمن التحديات الكبرى لدول O.C.D.E في الاثار الناجمة عن تلوث المياه من جهة، و في تكاليف الوقاية و معالجة المياه الصالحة للشرب من جهة أخرى، و بالرغم من التطور المعتبر في مجال خفض التلوث المائي الناجم عن مصادر صناعية و حضرية، نظرا للاستخدام المتزايد لمحطات تصفية المياه، الا ان جودة و نوعية المياه الصالحة للشرب ليست دائما في احسن الحالات، كما ان التلوث المائي الناجم عن المصادر الصناعية يطرح هو الاخر إشكالات كبيرة بالنسبة للعديد من بلدان O.C.D.E إضافة الى تحدي توفير المياه الشروب بشكل دوري و مستمر للأفراد .

و من هذا المنطق، فان مسعى دول المنظمة الأساسي يتمثل في حفظ و صيانة مختلف اشكال الموارد المائية سواء كانت سطحية او جوفية بالآلية التي تمكن من تحقيق الجودة و النوعية المطلوبتين في المياه و كذا المعالجة الملائمة و الكافية للمياه المستعملة، و إضافة الى ضرورة الاهتمام المتزايد بمسالة نوعية المياه عند إرساء السياسات الزراعية و السياسات القطاعية الأخرى[3]

[2] OCDE(2012), perspectives de l'environnement de l'Ocde à l'horizon 2050 : les conséquences de l'inaction, éditions OCDE. http:// dx.doi.org/10.1787/env-outlook-2012-fr,p.332..

[3] O.C.D.E(2008), indicateurs clés de l'environnement, édition Ocde, en ligne : http://www.oecd.org/fr/env/indicateurs-modelisation-perspectives/40601692.pdf , p :20

و ما دامت المياه المستعملة الغير معالجة تشكل ميدانا خصبا لاستفحال التلوث، نجد ان دولا عديدة حققت تطورا هاما فيما يرتبط بالحد من التلوث المنزلي للمياه، فنسبة سكان دول O.C.D.E الموصولين بمحطات تصفية المياه ارتفعت من نحو 50% في بداية الثمانينات الى حدود 70% في السنوات الأخيرة ، كما تشير الى انه في مجمل دول O.C.D.E نجد ان ما يقارب نصف النفقات العامة المخصصة لمحاربة التلوث ترتبط بقطاع المياه لاسيما ما يتعلق بصرف و معالجة المياه المستعملة فهذه النفقات بالتحديد قد تصل الى حدود 1% من الناتج المحلي الخام في بعض دول المنظمة[4].

و ما فاقم من التدهور الذي تشهده الموارد المائية في بعض دول O.C.D.E هو الاستخدام اللاعقلاني لهته الموارد، و ما ينجم عنه اضرار بيئية عديدة و اثار أخرى اجتماعية و اقتصادية. و من جملة هذه الاضرار نذكر:

- انخفاض منسوب المياه في الوديان و الأنهار و البحيرات
- زيادة نسبة الملوحة في المياه
- تدهور المناطق الرطبة LES ZONES HUMIDES
- تصحر الأراضي الزراعية، ما يؤدي بالضرورة الى نقص الإنتاج الفلاحي الغذائي.

و إزاء هذا الوضع، ظهرت الحاجة الماسة الى التسيير المستدام للموارد المائية الذي يهدف الى حمايتها من التدهور و الاستغلال المفرط لها من جهة، و الى تلبية احتياجات الافراد و المتعاملين الاقتصاديين من جهة أخرى.

و هذا لن يتم الى من خلال تقليص الفاقد من المياه عبر تشجيع استخدام التكنولوجيات الفعالة في هذا المجال و إعادة تدوير المياه المستعملة، و كذا تطبيق مقاربة متكاملة لتسيير موارد المياه

العذبة حسب الاحواض الهيدروغرافية، و هذا كله دون اغفال تطبيق مبدأ الملوث الدافع في مختلف اشكال و مراحل استغلال المياه

[4] OCDE(2008), indicateur clés de l’environnement, opcit, p :30.

الفرع الثالث: تلوث التربة

تعتبر الأرض من اهم الموارد الطبيعية التي حبانا الله بها، فهي الوسط الملائم لنمو النباتات و الأشجار و مصدرا أساسيا للمنتجات الفلاحية و الغذائية بمختلف اشكالها، ولها دور مهم في مختلف النشطة الاستخراجية و الصناعية التي يقوم بها الانسان.

لهذا فقد اولت دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية لهذا المورد أهمية بالغة، و هذا من خلال العمل على حمايته و صيانته من الاثار و الظواهر السلبية التي قد تلحق به و التي من جملتها ما يلي [5]:

- تدهور التربة الناجم عن تحويل الأراضي الزراعية لاستخدامات حضرية
- تزايد مظاهر الانجراف و التصحر للتربة
- الاستخدام المفرط للأسمدة و المبيدات الكيماوية
- زيادة نسبة الحموضة في تربة بفعل الامطار الحمضية
- ارتفاع نسبة الملوحة في بعض الأراضي
- انخفاض محتوى التربة من المواد العضوية الأساسية

من جانب اخر، نجد ان بعض التقديرات الوطنية لمنظمة O.C.D.E تشير الى أن المصدر الأساسي لتلوث الأراضي يرجع الى النفايات الحضرية المختلفة و مشاكل تسيير و ضبط المفارغ البلدية، و هذا فان انشغالات المنظمة في مجال النفايات تكمن في الاثار السلبية و الضارة الناجمة عن سوء تسيير النفايات، و ما يمكن ان يلحقه هذا الامر من اضرار سلبية على صحة الانسان و الأنظمة البيئية المختلفة، لهذا نجد ان العديد من دول هاته المنضمة تسعى الى التحكم الجيد في تسيير النفايات من خلال التقليل منها أولا ثم تدوير ما يمكن تدويره منها ثانيا.

من جانب اخر، نلاحظ بان دول هاته المنظمة تولي عناية قصوى لزيادة الطاقة الاستيعابية لمنشئات معالجة و تصفية النفايات، بل اكثر من ذلك تعمل على استحداث منشئات جديدة

[5] O.C.D.E(2008), données Ocde sur l'environnement : sols, édition Ocde en ligne : http://www.oecd.org/env/indicators-modelling-outlooks/41254897.pdf ,p:05

خاصة اذ ما علمنا بان حجم النفايات الحضرية في دول O.C.D.E شهد نموا متزايدا منذ سنة 1980 ليتجاوز 750 مليون طن في سنة 2016 أي ما نسبته 600 كغ لكل فرد[6] بالتقريب

غير ان ما تجدر الإشارة اليه، هو ان كمية و مكونات النفايات الحضرية تختلف من بلد لأخر و هذا لاختلاف مستويات و أنماط الاستهلاك من جهة، و كذا لتباين إجراءات و أساليب تسيير[7] هاته النفايات بين هاته البلدان من جهة أخرى.

و بشكل عام، فان التحديات الأساسية لدول O.C.D.E في هذا المجال، تكمن في تفعيل أساليب و إجراءات التقليل من النفايات عبر زيادة التدوير من جهة، و الاهتمام اكثر من جهة أخرى بجوانب دورة الحياة للمنتوجات مما يساعد على التسيير الحسن لهته النفايات، بل اكثر من ذلك تظهر الحاجة الملحة لضرورة استدخال تكاليف تسيير النفايات ضمن أسعار السلع الاستهلاكية [8]، دون اغفال جانب اخر مهم و هو تفعيل مساهمة المواطنين في تبني هاته الإجراءات من خلال زيادة وعيهم و مستوى تجاوبهم مع هذه الإجراءات .

المطلب الثاني : نماذج عملية لتجارب بعض دول O.C.D.E في مجال البيئة

سنستعرض في هذا المطلب بعض التجارب العملية لبعض دول المنظمة ، و التي تعتبر بحق رائدة في مجال تفعيل الاليات الاقتصادية لحماية البيئة ، و نخص بالذكر هنا الدول الاسكندنافية و كذا الولايات المتحدة الامريكية و بعض الدول الأوروبية

الفرع الأول: الدنمارك و النرويج

أولا : الدنمارك

[6] O.C.D.E(2015),l'environnement en Europe «état et perspectives », édition O.C.D.E, p174

[7] OCDE(2015),Données Ocde sur l'environnement : déchets édition Ocde, en ligne : http://www.oecd.org/env/indicators-modelling-outlooks/41878186.pdf , p :10.

[8] OCDE(2008), indicateurs clés de l'environnement, opcit, p : 18.

تُعدّ الدانمارك من الدول الرائدة في مجال الحفاظ على البيئة والحد من التلوث وهذا نتيجة لتبنيها آليات اقتصادية مكنتها من تحقيق أهدافها البيئية المنشودة فيما يرتبط بمجالات: الطاقة والتلوث

الجوي، تلوث المياه، النفايات، النقل، الزراعة، المواد الطبيعية و نذكر منها:

1. الضريبة الطاقوية على الوقود الاحفوري :

تم استحداث هذه الضريبة بالدنمارك سنة 1977، بعد الازمة النفطية العالمية في السبعينات و الهدف من وراءها هو حفز التقليل من استهلاك الطاقة لأجل الحد من عجز ميزان المدفوعات بسبب الواردات من المنتجات النفطية، إضافة الى محاولة توسيع مجال استخدام الغاز الطبيعي و يستند فرض هذه الضريبة على المحتوى الطاقوي للوقود، باعتبار أن وعائها الأول ارتبط بالمنتجات النفطية، غير انه في سنة 1982 تم توسيع مجال فرض هاته الضريبة ليشمل مادة الفحم ثم الغاز الطبيعي سنة 1996[9].

2. ثاني أكسيد الكربون :

في بداية التسعينات ازداد الوعي العالمي حول ضرورة الحد من من الغازات الدفيئة المتسببة في ضاهرية الاحتباس الحراري، و هو ما دفع البرلمان الدنماركي سنة 1992 الى استحداث ضريبة CO_2 [10]هدفها حفز استخدام الوقود ذو الكثافة المتدنية لـ CO_2 كما نشير الى ان القصد من ورائها لم يكن زيادة أسعار الوقود الاحفوري، باعتبار انه تم تخفيض معدلات الضريبة الطاقوية من جهة أخرى لأجل الحفاض على ثبات العبء الضريبي الإجمالي.

[9]Nordic Council of Ministers : The use of economic instruments in Nordic environmental policy 2006 - 2009, copenhagen2009, p24

[10] OCDE(2011), les taxes liées à l'environnement dans les pays de l'Ocde- problèmes et stratégies-, éditions Ocde, en ligne :http://www.oecdlibrary.org/docserver/download/9701102e.pdf?expires=1391469262&id=id&accname=oid019923&checksum= 1C10889DECF32D4514CDD2A4523AF3F6, p : 53

و يعتمد معدل فرض ضريبة CO2 على محتوى الوقود من انبعاثات ثاني لكسيد الكربون، و قد سعرت هاته الضريبة في اول مرة بمعدل 100 كرونة دنماركية / طن من CO2 ثم خفضت فيما بعد الى 90 كرونة.

3. دعم مصادر الطاقات المتجددة:

بداية من سنة 1992، اقر البرلمان الدنماركي منح اعانات بمقدار 0.1 DKK لكل كيلو واط ساعي من الكهرباء بتم انتاجه من الغاز الطبيعي او الوقود الحيوي او توربينات الرياح

كما ركزت الحكومة الدنماركية بالخصوص على دعم الطاقة المستمدة من طاحونات الهواء بحيث اقرت دعما ثابتا مقداره 0.1 DKK/KWH لكل طاحونة هواء بنيت بداية من 2005 و هذا لمدة 20 سنة[11].

4. في مجال التلوث المائي[12]:

تخضع المياه الشروب و مياه الصرف الصحي في الدنمارك لأتوات جزء منها بقيم ثابتة و جزء اخر بقيم متغيرة استنادا لتغير حجم الاستهلاك، و يكلف في المتوسط 1000 لتر من الماء ما مقداره 39.80 DKK ، كما أن متوسط الاستهلاك اليومي للفرد من المياه يقدر بـ 119 لتر

و قد بلغ سعر الضريبة الخضراء على التزويد بمياه الشرب سنة 1998 ما مقداره DKK5 /م3 و هو ما أدى الى انخفاض استهلاك العائلات للمياه بنحو 21% ، و بالإضافة الى الضريبة الخضراء على التزويد بالمياه ، تم ادراج ضريبة أخرى على مياه الصرف الصحي سنة 1997 كان الهدف منها هو التحفيز نحو تقليل مياه الصرف الصحي من جهة، و تحسين تقنيات و تكنولوجيات تنقية هذه المياه من جهة أخرى، للإشارة فان سعر ضريبة الصرف الصحي يرتبط ارتباطا وثيقا بمحتوى هاته المياه من الموارد العضوية و النتروجين و الفوسفور.

5. النفايات:

[11] Nordic council of ministers, op.cit, p :28

[12] Nordic council of ministers, op.cit, p :71

ترتكز الاستراتيجية الحالية للحكومة الدنماركية في مجال النفايات على تفعيل استخدام المكانيزمات الاقتصادية لمعالجة مشاكل النفايات، كما يعد التدوير من أهم طرق معالجة النفايات في الدنمارك بحيث ان 3/2 من النفايات المعالجة يتم تدويرها.

6. في مجال النقل:

ان تحقيق الأهداف البيئية من خلال التاثير على قطاع النقل في الدنمارك يتم من خلال فرض كل من الضريبة الطاقوية و ضريبة CO2 على الوقود بمختلف اشكاله، إضافة الى رسوم التسجيل و امتلاك المركبات[13].

ثانيا : النرويج

1. الكبريت:

فرضت ضريبة الكبريت على الزيوت المعدنية لأول مرة سنة 1970، و هي الضريبة النرويجية الأولى التي سعت لتحقيق اهداف بيئية محضة تتمثل أساسا في العمل على خفض انبعاثات الكبريت بما يوافق و الالتزامات الدولية الممضاة من طرف النرويج.

و معدل اقتطاع هذه الضريبة لم يتغير بين سنتي 1991 و 2007 بحيث قدر ب 7 كرون /لتر ليصبح في سنة 2008 في حدود 7.2 كرون/لتر[14] و بفضل هذه الضريبة شهد المحتوى الكبريتي في الزيوت المعدنية انخفاضا معتبرا عبر السنين الماضية ، الا انه و حسب نظام المرحلة الثانية التي بدأت في 2008 فان أي منشاة تمتلك معدات طاقوية تعمل بالغاز الطبيعي و بطاقة تزيد عن 20 ميغاواط يتوجب عليها الخضوع لنظام تبادل حصص الانبعاثات الذي سوف نتطرق اليه في الفصل الثاني

[13] OCDE(2001), les taxes liées à l'environnement dans les pays de l'Ocde- problèmes et stratégies, op.cit, p :67

[14] Nordic council of ministers, op.cit, p :68 – 69

و من جهة أخرى ، نشير على وجود إعفاءات من الضريبة على الكبريت بالنسبة للزيوت المعدنية المستخدمة من طرف السفن في مجال النقل البحري الدولي او مجال الصيد في المياه الاقليميةو كذا في مجال الطيران الدولي .

2. في مجال الزراعة و الموارد الطبيعية:

فرضة ضريبة استخدام المبيدات من طرف وزارة الزراعة النرويجية على المزارعين الذين يستخدمون المبيدات، و يتركز وعاء هذه الضريبة على تصنيف المبيدات ضمن 7 فئات وفقا لأضرارها بالصحة العامة و البيئة فكلما كان المبيد المستخدم مضرا للبيئة[15] كلما كان معدل الضريبة اكبر كما تؤخذ بعين الاعتبار المساحة الزراعية التي استخدمت فيها المبيدات

اما فيما يخص الأراضي فتقوم وزارة البيئة النرويجية بضمان التمويل العمومي اللازم للحفاض على الغابات و الحضائر الوطنية و المناطق المحمية و كذا المناطق الساحلية ، كما تخصص جزءا معتبرا من هذا التمويل لأنشاء مناطق محمية حتى في بعض الأراضي الخاصة و هذا وفقا لما نص عليه القانون النرويجي في حماية البيئة

3. الغازات المسببة للاحتباس الحراري:

فرضت النرويج بداية من سنة 2003 ، ضريبة على استيراد او انتاج الهيدروفليور كربون (HFC)

و البيروفليور كربون (PFC) ، و كذا للحد من انبعاثات هاته المواد عبر تشجيع استخدام غازات بديلة أخرى و تطوير التكنولوجيات و المنتجات الجديدة التي لا تستخدم HFC وPFC

4. زيوت التشحيم:

تم تأسيس الضريبة على زيوت التشحيم في النرويج سنة 1988، و الغرض منها هو الحد من عملية التخلص العشوائي و اللامسؤول [16] للزيوت المستعملة مما يؤدي تقليل الاضرار على صحة الانسان و البيئة و قد بلغ معد هاته الضريبة سنة 2017 ما مقداره 1.98 كرون /لتر

[15] OCDE(2010), la fiscalité, l'innovation et l'environnement, op.cit. p :55

[16] Nordic council of ministers, op.cit, p :74-78

الفرع الثاني: فرنسا و المانيا

تعتبر فرنسا و المانيا من الدول الرائدة في حماية البيئة بعد الدول الاسكندنافية، وهذا لانها تقوم بمجهودات جبارة للحفاظ على التوازن بين الاقتصاد و البيئة منذ القدم.

أولا: فرنسا

ان التجربة الفرنسية ترجع لسنة 1964، اين تم الشروع في فرض إتاوات لصالح وكالات تسيير المياه، كما تم أيضا فرض رسم داخلي على المنتجات البترولية TIPP، ليتم سنة 1980 كذلك فرض ضريبة على الأنشطة المسببة للتلوث البيئي، اما سنة 1985 فقد شهدت فرض ضريبة على انبعاثات $CO2$[17]، ليعقب ذلك ضرائب أخرى على كل من انبعاثات أكسيد الهيدروكلوريك و اكاسيد النتروجين سنة 1990، و كذا المركبات العضوية الطيارة سنة 1995.

و في سنة 1999، تم تأسيس ضريبة ايكولوجية متميزة سميت بـ: "الضريبة العامة على الأنشطة الملوثة" TGAP، و التي تم بموجبها دمج كافة الضرائب البيئية السابقة الذكر فيها، كما ان الإيرادات المتولدة عنها يتم ادراجها في ميزانية الدولة لتستغل في برامج و مخططات معالجة و ازالت التلوث البيئي ، و كذا دعم و تشجيع البحوث المتعلقة بالبيئة و اليات صيانتها و الحفاض عليها ، اما في سنة 2005 انضمت فرنسا الى السوق الأوروبي المشترك لحصص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون $CO2$.

و ترتبط الضرائب الايكولوجية في فرنسا أساسا بـ:

- انبعاثات الكربون
- انبعاثات المازوت
- النفايات و المخلفات المنزلية و الصناعية
- المبيدات الحشرية
- الأسمدة الازوتية

[17] OCDE (2007) : Politiques de l'environnement : QUELLES COMBINAISONS D'INSTRUMENTS ?, Edition ocd, p : 62

كما أسست فرنسا ايضا ضريبة تستند على المضمون الكربوني للوقود، لأجل تشجيع و دعم عملية التقليص من انبعاثات CO2 [18].

اما فيما يرتبط بـ " الضريبة على تلوث المياه" في فرنسا، فننوه الى ان وعاء الضريبة تم تحديده على أساس وزن النفايات الملوثة التي يتم لفظها، كما ان يؤخذ بعين الاعتبار عند احتساب الضريبة بعض العناصر الملوثة التي تضمها الملوثات مثل: " الازوت ، الفوسفور ، الزئبق " و التي تعد مواد سامة شديدة الضرر

و تستند الحصيلة الاجمالية للجباية البيئية في فرنسا (و المقدرة بـ 60 مليار أورو تقريبا) على عوائد جملة من الضرائب أهمها[19] :

- الضرائب على الوقود حوالي 33 مليار أورو
- الإتاوات على المياه مقدرة بـ 10 مليار أورو
- الرسوم و الاتاوات على القمامات المنزلية 4.5 مليار أورو
- المجالات البيئية الأخرى (الضجيج ، تلوث الهواء ....) مقدرة بحوالي 13 مليار أورو

ثـانيا : تجربة ألمانيا

أظهرت بعض الدراسات في المانيا، ما مدى جهود الحكومة الألمانية في الحد من التلوث و الحفاظ على البيئة، فمعدلات الضرائب البيئية في هذا البلد لها أثر تحفيزي للملوثين، بحيث بينت التقارير هناك ، زيادة في الاستثمارات المرتبطة بالمعدات و الاليات الحديثة للتقنية و التصفية ، كما تم تطوير أنظمة الصرف الصحي من خلال الاعتماد على تكنولوجيات و طرق حديثة في معالجة المخلفات و النفايات السائلة.

[18] محمد حملي، دور السياسات الضريبية في مكافحة تلوث البيئة ما بين النضرية و التطبيق، رسالة دكتوراه، معهد الدراسة و البحوث البيئية، جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر، 2000، ص78

[19] Christophe Wendling, les instruments économiques au service des politiques environnementales, p2-3

و تحسب الضرائب الايكولوجية في المانيا، بالاستناد الى وحدات تقديرية للضرر البيئي، و التي يتم قيدها وفقا لوحدات الضرر البيئي المحددة في جداول معينة[20]، مثل :

100 جرام كاديوم = وحدة واحدة من الضرر

100 جرام زئبق = 5 وحدات من الضرر

100 كيلوجرام من الطلب الكيماوي على الاكسجين = 2.2 وحدة من الضرر

و من جانب اخر، نشير الى ان التشريع الجبائي البيئي في المانيا يسمح باستخدام الاهتلاك المعجل للأصول المستخدمة في مجال مكافحة تلوث البيئة، بحيث يمنح سماح اولي بنسبة 60% يتبعه اهتلاك سنوي بمعدل 10%، و قد تبنت المانيا جملة من الإصلاحات الجبائية الخضراء منذ سنة 1999 حين اقر البرلمان الألماني " قانون تجسيد الإصلاح الجبائي الأخضر " [21]و الذي يرتكز على المحاور التالية:

- زيادة الضرائب على الغاز و المنتجات البترولية
- تعديل الضرائب على الطاقة الكهربائية
- تخفيض اشتراكات ارباب العمل و الضمان الاجتماعي و مختلف الاقتطاعات المرتبطة بالأجور و العمال .

و في نهاية 2019 تعتزم ألمانيا تطبيق أسلوب جديد للحد من تلوث الهواء، يتمثل في جعل النقل العمومي داخل المدن مجانيا مما يقلل من الازدحام والتلوث معا، وجاء ذلك خلال رسالة وجهها ثلاث وزراء ألمان من بينهم وزيرة البيئة "بابرا هندريكس" إلى مفوض البيئة بالاتحاد الأوروبي "كارمينو فيلا"، استعرضوا فيها الإجراءات التي تعتزم ألمانيا اتخاذها للحد من تلوث الهواء والالتزام بالمعايير الأوروبية في هذا الشأن.

[20] محمد لطفي عبد المنعم دويدار مدخل مقترح لاستخدام الحوافز الضريبية في مكافحة التلوث البيئي في مصر، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، العدد الثاني،2002، ص324

[21] OECD (2015), Taxation and the Environment Complementary Policies. A Report of the Environment Policy Committee and the Committee on Fiscal Affairs, 1993, P: 87

الفرع الثالث : تجربة الولايات المتحدة الامريكية

ان تلوث الهواء في الولايات المتحدة الامريكية يعتبر مشكلة عالمية خطيرة، بحيث ان استهلاك هذا البلد يقدر بحوالي 35% من اجمالي استهلاك العالمي للوقود الاحفوري الذي يعتبر المصدر الأساسي للتلوث و هو ما ينجم عنه حوالي 35[22]% من الانبعاثات الملوثة على المستوى الدولي كما اكدت بعض الدراسات البيئية ان المواد الكيماوية التي يحملها الهواء من القارة الامريكية تستقر في المملكة المتحدة و اروبا الغربية و تساهم في ارتفاع عدد المصابين بأمراض الرئة .

و يرتكز " قانون الهواء النظيف " أداة مهمة للحد من تلوث البيئة في الولايات المتحدة الامريكية لاسيما ما يتعلق بخفض انبعاثات الغازات المتسببة في ظاهرة الاحترار العالمي، منذ عام 2001 خفضت الولايات المتحدة هذه الغازات بنسبة 3[23]% و هي نسبة تعد الأفضل بين الدول الصناعية الكبرى، مع التنويه على ان هذا الامر تم من خلال الجمع بين رفع الكفاءة و الفاعلية و تطوير التكنولوجيا و الترشيد.

و يرتكز قانون الهواء النظيف في أمريكا على أساس ميكانيزمات معينة تعمل على تقليل التلوث وهذا من خلال تحديد مستويات قصوى لانبعاثات التلوث لكل منشأة صناعية ، بل لكل مصدر انبعاثات داخل أي منشأة ، و في هذا الاطار مناك الية مستمدة من ميكانيزمات السوق تتيح للمؤسسات مرونة اكبر في سعيها لاحترام المستويات المحددة و المنصوص عليها في القواعد القانونية و يسمح هذا القانون لكل منشاة من خلال " نظام رخص التلويث القابلة للتداول "

من جانب اخر، نشير ان التشريع الضريبي الأمريكي يفرض ضرائب بيئية على المواد الكيميائية المستنزفة لطبقة الاوزون بحيث تفرض هذه الضريبة على المواد سواء عند بيعها او استيرادها

[22] جيهان عبد العزيز علي يوسف، اطار مقترح لسياسة ضريبية كاداة للتنمية المستدامة، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات و اليحوث العلمية، جامعة عين الشمس، مصر،2010،

[23] Glenn Jenkins and Ranfit Lamech, Green Taxes and Incentive Policies - An International Perspective Harvard Institute for International Development , San Francisco, USA, 1994, p47

او استخدامها في الأنشطة الإنتاجية كما يتم كذلك في الولايات المتحدة فرض ضرائب على البترول و صناعات المواد الكيماوية التي قد تلحق اضرارا بالغة بالبيئة.

اما بالنسبة لرخص التلويث القابلة للتداول في الولايات المتحدة ، فالواقع انها تشهد تقدما كبيرا و هذا لكون أمريكا رائدة في ادراج هذه الالية الاقتصادية منذ 1976 ، و تضطلع وكالة حماية البيئة الامريكية EPA بمهمة السهر على إرساء و تطبيق أنظمة رخص التلويث القابلة للتداول في كامل التراب الأمريكي ، خاصة ما يرتبط بالتلوث الهوائي و كذا في بعض الأحيان تلوث المياه.

المبحث الثاني: أجهزة و برامج منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية للحد من التلوث البيئي

لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية مجموعة من الأجهزة التي تسهر على السير الحسن للبرنامج البيئي التي قامت هي بتأسيسه، تطرقنا في المطب الأول الى ذكر و تعريف هاته الأجهزة التابعة للمنظمة، أما المطلب الثاني خصصناه للبرنامج البيئي الذي تعمل المنظمة على تطبيقه.

المطلب الأول: الأجهزة البيئية لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية

تتمثل اجهزة منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE في مجموعة من اللجنات والوكالات التي تعمل على حماية البيئة نذكر منها:

الفرع الأول: لجنة سياسة البيئة

تُعتَبر اللجنة للسياسة البيئية (1971) (Environmental Policy Committee) والتي يشترك فيها أكبر الممثلين لجميع دول المنظمة, أهم مؤسسة بيئية في منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية وتقوم هذه اللجنة بوضع عمل المنظمة وسياستها الاستراتيجية فيما يتعلق بجودة البيئة وتطبيق هذه السياسة مع التصدي للمخاطر البيئية العالمية وضمان التنمية الاقتصادية المستدامة في أرجاء العالم، أو بكلمات أخرى, تقوم هذه اللجنة للسياسة البيئية بوضع "قواعد اللعبة" في الاقتصاد العالمي من الناحية البيئية. وبالإضافة تُعتَبر هذه اللجنة إطار الاستشارة والتنسيق بين دول المنظمة والمكان لتبادل المعلومات والمبادرة بمشاريع مشتركة. ولا أقلّ أهميةً هو دور اللجنة للسياسة البيئية في دراسة امتثال دول المنضمّة إلى المنظمة بالمعايير البيئية التي وضعتها المنظمة[24] .

ومن من مسؤوليات اللجنة للسياسة البيئية في المنظمة للتعاون الاقتصادي والتنمية رصد عمل مجموعات العمل لبحث مختلف أبعاد جودة البيئة: الاستثمارات الخضراء والتنمية, تغير المناخ.

العلاقة بين سياسة البيئة وسياسة الاقتصاد, النفاية وإعادة التدوير , المواد الكيماوية, المعلومات البيئية والمؤشرات البيئية, التنوع البيولوجي ومجالات بيئية أخرى.

الفرع الثاني: لجنة المواد الكيمياوية (برنامج الكيميائيات)[25]

بدأ عمل منظمة ال OCDE الخاص بالسلامة الكيماوية عام 1971 بالتركيز الرئيسي على المبيدات.

وتأسس برنامج الكيماويات عام 1978 وبمرور الوقت أصبح يشتمل على العديد من الموضوعات، ويسمى حاليا برنامج ال (EHS)، ولقد أثبت أنه أهم جهة متعددة الحكومات لدعم

[24] https://www.oecd.org/env/epoc.htm 12/07/2019 a 18h33

[25] https://www.oecd.org/chemicalsafety/oecdcouncilactsrelatedtochemicals.htm visité le 22/07/2019 à 22:14

الأعضاء في إدارة الكيماويات والمبيدات ومنتجات التكنولوجيا العضوية الحديثة، وذلك بتناول القضايا الفنية والعلمية والسياسية الهامة، أما مزايا هذا البرنامج فتشمل القدرة على تناول القضايا في سياق روابط تابعة لبعض القطاعات مثل السياسة الاقتصادية والتجارة والعلوم والزراعة

والتكنولوجيا والقدرة على توجيه مبادرات بناء القدرات مع الدول غير الأعضاء.

وتسعى الدول للمشاركة في برنامج الـ EHS للمساعدة في الوفاء بالالتزام الداخلية الخاصة بحماية صحة الإنسان والبيئة من استخدام وانبعاثات الكيماويات التجارية والمبيدات ومنتجات التكنولوجيا العضوية عن طريق: المشاركة في الخبرات والمناهج والسياسات الوطنية الخاصة بتقييم المخاطر وإدارتها و السعي نحو التنسيق الدولي للسياسات والممارسات المتعلقة بتقييم المخاطر وإدارتها والمشاركة في البرامج التعاونية الدولية لتحمل جزءا من عبء تقييم مخاطر المواد.

ولقد استفادت الحكومة والصناعة بتنسيق المناهج الخاصة بالإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالكيماويات الجديدة ومنتجات التكنولوجيا العضوية والمبيدات وبالمشاركة في تحمل عبء تطوير المعلومات الخاصة بالكيماويات والمبيدات الجديدة والمتواجدة حاليا، واستفاد قطاع الصناعة من الحد من عوائق التجارة والحد من تأخير تسويق الكيماويات والمبيدات الجديدة ومن الحصول على

معلومات عن سياسات وقوانين الدول الأعضاء في منظمة الـ OCDE ومنذ عدة سنوات وضعت الـ OCDE تقديرا (باستخدام افتراضات تحفظية) للمدخرات السنوية للحكومة والصناعة من جراء استخدام برنامج الـ EHS والذى وصل إلى ما يزيد على 43 مليون دولار أمريكي.

وبالإضافة إلى عمل المنظمة في المجالات التسع المميزة التالي ذكرها، فإنها تقدم أيضا بدعم تطوير سجلات بانبعاثات الملوثات ونقلها (PRTRS) وتولى العمل فيما يتعلق بسلامة الأغذية.

وتستخدم الإرشادات الاختيارية لـ OCDE حول العالم كمرجع لأدوات المعايير الخاصة بالطرق المستخدمة في تقييم خصائص ومخاطر الكيماويات وإعداداتها (مثل المبيدات والعقاقير)، ولقد تم تطويرها من خلال عملية يدخل فيها علماء من الحكومة وقطاع الصناعة والجهات الأكاديمية لذا فإنها تشتمل على اختبارات خاصة بالخصائص الفيزيائية والكيماوية والتجمع والانحلال في البيئة والتأثير على صحة الإنسان والحياة البرية. ولقد صدرت لأول مرة عام 1981 إلا أنه يتم تحديثها واستكمالها باستمرار لتعكس آخر التطورات العلمية ولتؤكد على إتاحة عمل بروتوكولات اختيارية صالحة علميا. وتعتبر الإرشادات الاختيارية واحدة من أهم مخرجات الـ EHS الأكثر فعالية لأنها تطبق في جميع الدول من الأعضاء في OCDE ومن غير الأعضاء فيما يتعلق بالكيماويات الصناعية والمبيدات الجديدة وبذلك تنخفض التكاليف لأن الاختبارات تتم مرة واحدة فقط ثم تقوم حكومات الـ OCDE بتناولها لأغراض التقييم، ولقد أدى هذا إلى زيادة الكفاءة والتناسق بين كل من الصناعة والحكومات في تطوير البيانات وفى المشاركة في العمل على تقييم وإدارة الكيماويات

الفرع الثالث: لجان فنية أخرى (لجان العمل المشترك)

تضم هذه اللجان أعضاء من كل دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية و تقوم بالعمل مع منظمات حكومية و غير حكومية مثل منظمة التجارة العالمية و غيرها و حسب الموقع الرسمي لمنظمة التعاون و التنمية فلقد قسمت المنظمة هذه اللجان الفنية الى ثلاثة أصناف و هي:

أولا : لجنة العمل المشترك على التجارة والبيئة (JOINT WORKING ON TRADE AND ENVIRONNEMENT)[26]

لقد أنشئت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية هذه اللجنة للقيام بدراسة موضوع البيئة و التجارة ووضعت لها برنامج عمل يهدف الى تعزيز التفاعل بين قواعد التجارة الدولية و قواعد حماية البيئة و من اهم الاعمال التي قامت بها هي :

26

http://www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=COM/TAD/ENV/JWPTE(2017)3/FINAL&docLanguage=En visité le 01/08/2019 a 10h44

- **منح الإعانات التجارية لأغراض بيئية** : قانت O.C.D.E بوضع شروط مقيدة للحالات الاستثنائية التي يجوز منح الإعانات فيها ، و أكثر من ذلك فقد قررت من أجل الرقابة وضع نظام للإشعار ، تلتزم الدول الأعضاء بمقتضاه بتزويد المنظمة بمعلومات منتظمة بشأن برامجها للمساعدات البيئية ، ثم تقوم امانتها بتدوير المعلومات بين الدول الأعضاء و اذا رات دولة ان هناك مساعدات بيئية فيها ما قد يؤثر على التجارة الدولية ، لها ان تطلب اجراء مشاورات حول المسألة ، و قد يصل الامر الى درجة المفاوضات العلنية.
- **تحقيق التنمية المستدامة** : و يكون ذلك عن طريق تطبيقها الصارم لمبدأ الملوث الدافع.
- **اعادت توطين الصناعات الملوثة للبيئة** : تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بانشاء مصانعها في الدول النامية التي لا تنتمي لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية و ذلك تقوم باستعمال المواد و الغازات الملوثة بدون رقيب عليها ، لذلك تقوم O.C.D.E بمحاربة هذه الظاهرة خاصة في بلدان أمريكا اللاتينية.

ثانيا : لجنة العمل المشترك على البيئة و الزراعة (JOINT WORKING PARTY ON AGRICULTURE AND ENVIRONNEMENT)

تسهر هذه اللجنة على دراسة العمليات الإيكولوجية التي تعمل في نظم الإنتاج الزراعي او ما يسمى بـ " إيكولوجيا الزراعة " و أهم اعمال هاته اللجنة تتمثل في[27] :

- **انشاء استراتيجية بيئية:** يدرس علماء الزراعة الأيكولوجية التابعين للمنظمة أسئلة تتعلق بخواص النظام الأربعة للأنظمة الزراعية البيئية :الإنتاجية، والاستقرار،

[27]http://www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=COM/TAD/ENV/JWPTE(2017)3/FINAL&docLanguage=En visité le 01/08/2019 a 10h44

والاستدامة، والقدرة على الإنصاف، و ذلك لمحاولة الوصول الى استراتيجية بيئية فعالة للحد من التلوث في المناطق الزراعية خاصة تلوث المياه و التربة .

- **الزراعة المستدامة:** الزراعة المستدامة هي نظام يضم أنشطة تتعلق بإنتاج الحيوان وزراعة النباتات معاً في مكان محدد سيستمر على المدى الطويل، وتضم تلك الأنشطة تلبية احتياجات الإنسان الأساسية كالطعام، تحسين الظروف البيئية والمصادر الطبيعية التي تعتمد على مقومات الاقتصاد الزراعي للاستفادة بأقصى درجة ممكنة من المصادر الغير متجددة والمحدودة وكذلك دمج الدورات البيولوجية الطبيعية وطرق التحكم فيها، لإنعاش اقتصاد أنشطة المزرعة وتحسين جودة الحياة للمزارعين بوجه خاص وللمجتمع ككل

ثالثا: الاجتماع المشترك لخبراء الضرائب البيئة (joint meeting of taxes and environnement experts)

و هو عبارة عن اجتماع دوري يقوم به مجموعة من الخبراء المختصين في مجال الضرائب التابعين للـ O.C.D.E [28]يقومون من خلاله بدراسة كل ما له علاقة بالضرائب البيئية مثل :

- **قيمة الضرائب البيئية**
- **المسؤول عن الضرائب البيئية**
- **أنواع الضرائب البيئية**
- **حالات العفاء من الضرائب البيئية**

الفرع الرابع: وكالة الطاقة النووية[29]

[28]http://www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=COM/TAD/CA/ENV/EPOC(2017)18/FINAL&docLanguage=Envisité le 01/08/2019 a 11h22

[29] https://www.oecd-nea.org/ visité le 05/08/2019 a 13h25

وكالة الطاقة النووية هي منظمة حكومية دولية مختصة تابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أنشئت في 1 فبراير 1958 تحت اسم الوكالة الأوروبية للطاقة النووية، ثم استبدل الاسم في 20 أبريل 1972 بعد انضمام اليابان إليها مقرها في باريس

أولا : الأعضاء

تتكون المنظمة من 33 بلدا من كل انحاء العالم و هم :

لوكسمبورغ ، المكسيك ،هولندا ، النرويج ،بولندا ،البرتغال ، رومانيا ، روسيا ، سلوفاكيا ، سلوفينيا ، اسبانيا ، السويد ، سويسرا ، تركيا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، جمهورية التشيك ، الدنمارك ، فرنسا ،المانيا ، الاغريق ، هنغاريا ، آيسلاندا ، أيرلندا ، ايطليا ، اليابان ، كوريا

ثانيا : لجن الوكالة

لدى الوكالة عدة هيئات فنية دائمة ومنها:

- لجنة الأنشطة التنظيمية النووية.
- لجنة سلامة المنشآت النووية.
- لجنة الحماية من الإشعاع والصحة العمومية

مهام الوكالة :

- تعمل على تشجيع الاستخدامات المأمونة والسلمية للطاقة الذرية مع توقي استخدامها المدمر
- تعمل على أن تكون المحفل العالمي لتقاسم المعارف والتقنيات النووية بين البلدان الصناعية والنامية على حد سواء
- مناقشات حول العلوم النووية
- إدارة النفايات المشعة
- العمل على التنمية النووية والاقتصاد

- اصدار قوانين نووية
- انشاء ورش عمل في الفيزياء المتعددة

المطلب الثاني : برنامج منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية لمكافحة التلوث

لقد ذكرت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية في موقعها الرسمي برنامجها للحد من التلوث البيئي و الذي يتمثل في عنصرين و هما :

الفرع الأول: التنمية الخضراء (GREEN GROWTH)[30] :

أولا: تعريف التنمية الخضراء

إنّ التنمية الخضراء هي عبارة عن تشجيع التنمية الاقتصادية مع تخفيض انبعاث الملوثات و الغازات الدفيئة والتخفيض قدر الإمكان للنفايات والإدارة المستديمة لموارد الطبيعة والمحافظة على التنوع البيولوجي .
وتعنى التنمية الخضراء أيضا تحسين فرص الصحّة لمختلف المجتمعات وضمان موارد الطاقة من خلال تقليل الاعتماد على استيراد الوقود الصخري.

ومن الوسائل لتطبيق التنمية الخضراء تحويل توظيف الأموال في حماية البيئة إلى العامل المشجّع للتنمية الاقتصادية، وتطالب التنمية الخضراء التغيير في توظيف الأموال في القطاع الخاص و القطاع العام مع الاتخاذ بعين الاعتبار التوجيه الحذر للميزانيات العامّة المحدودة ووضع الاطار السليم لسياسة تشجيع التمويل من القطاع الخاص.

ثانا: أهادفها

وفيما يلي استعراض أمثلة لأهم أهداف التنمية المستدامة من خلال بعض البنود التي من شأنها التأثير مباشرة في الظروف المعيشية للناس

[30] https://www.oecd.org/greengrowth/whatisgreengrowthandhowcanithelpdeliversustainabledevelopment.htm visité le 05/08/2019 a 15h00

- المياه : تهدف التنمية الخضراء فيها إلى ضمان إمداد كافٍ من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية و الريفية و إلى تأمين الحصول على المياه في المناطق الكافية للاستعمال المنزلي والمشاريع الزراعية الصغيرة للأغلبية الفقيرة.

- وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية
- الغذاء : تهدف التنمية الخضراء فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل و الى فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة.
- المأوى والخدمات : تهدف إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات و الى ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة و كذلك إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية
- الدخل : تهدف إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي. وتهدف التنمية الخضراء إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي، و كذلك إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص وتهدف ايضا إلى الزيادة في الدخل الفردي لتحقيق الرفاه الإجتماعي
- تمكين الوصول إلى الطاقة بتكاليف معقولة، ودون الإضرار بالبيئة

الفرع الثاني : النقل الأخضر (GREENING TRANSPORT) [31]

أولا : تعريف النقل الأخضر

[31] https://www.oecd.org/env/greening-transport/ visité le 07/08/2019 a 18h02

عرفت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية في مؤتمرها سنة 1996 النقل الأخضر على أنه " النقل الذي لا يعرض صحة المجتمع و الانظمة البيئية للخطر و يلبي الاحتياجات من اجل استعمال الموارد المتجددة بأقل من معدلات تجددها و استعمال الموارد غير متجددة باقل من معدلات تنمية بدائلها المتجددة "

ثانيا : البعد البيئي للنقل الأخضر

نستعرض القضايا البيئية التي يعالجها النقل المستدام على النحو التالي

1/ التلوث :

- تلوث الهواء بالملوثات الجوية الحضرية خصوصا الغازت الدفيئة
- تلوث المياه بالمعادن الثقيلة، النفط و الغازت الناتجة عن استهلاك الوقود الاحفوري
- تلوث الارض بنفس الطريقة كما الماء
- الضوضاء الناتجة عن العربات ذات المحرك أي التلوث السمعي
- تلوث المناظر الطبيعية و تشويهها بالبنية التحتية للنقل أي التلوث البصري

2/ التغير المناخي :

- الاحتباس الحراري المطرد نتيجة الغازت الدفيئة
- الجزر الحرارية على المستوى المحلي و التي تسهم في وجودها بنية النقل التحتية و انبعاثات مختلف وسائل النقل **3**

3/ استهلاك الموارد الطبيعية المتجددة و الغير متجددة

- نسبة المساحات الارضية المخصصة للبنية التحتية للنقل و طبيعة المواد المستخدمة في تشييدها و مدى تأثيرها على الارض
- معدل استهلاك الطاقة سواء من الوقود الاحفوري او مصادر متجددة
- معدل استهلاك المواد المستخدمة في صناعة مختلف وسائل النقل و البنية التحتية له

4/ الحفاظ على الحياة البرية و التنوع البيولوجي

- نمو النباتات يتأثر بمختلف اشكال الملوثات المنبعثة
- حماية التنوع البيولوجي الحيواني و النباتي
- الحوادث الفردية لموت الحيوانات على سبيل المثال بسبب حوادث المرور
- مساحة المأوى الطبيعي للحيوانات تتقلص و تتشرذم نتيجة البنية التحتية للنقل

ثالثا : تحديات الانتقال لنظام نقل مستدام

من اهم التحديات التي واجهتها منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية و التي لا زالت تواجهها في تطبيق برنامج النقل الأخضر هي : (على سبيل الحصر)

- **التحديات الاقتصادية** : بافتراض أن الانخفاض في التنقل مرتبط بانخفاض صناعة تصنيع السيارات وجميع الأنشطة ذات الصلة ، و التي تمثل من 10 الى 20% من النشاط الاقتصادي لدول O.C.D.E سيشكل ذلك تحديا كبيرا لجعل خيار السير نحو نقل مستدام خيارا مقبولا.
- **التحديات الناتجة عن التوجهات الفردية و المجتمعية** : بصفة عامة اغلب الناس تدعم التدابير التي يمكن اتخاذها لضمان النقل المستدام, مثل معايير الحد من الانبعاثات ، استخدام أنواع بنزين أنظف وزيادة استخدام أنواع الوقود البديلة ، الا انهم لا يقبلون ارتفاع التكاليف المرتبطة بها ، فالناس على استعداد لتغيير سلوكهم للتخفيف من آثار تلوث

الهواء مثلا باستخدام أقل للسيارة، و الاستعاضة عنها بالمشي للرحلات القصيرة و استخدامها فقط للرحلات الأطول، واستخدام وسائل النقل العام شريطة أن تكون أكثر واقعية ، لكن السؤال المطروح في ضوء كل هذا الوضوح فيما يتعلق بالتغيير، لماذا لا نفعل الكثير للتخفيف من الآثار السلبية للنقل ، سواء على المستوى الفردي او الجماعي في محاولة لتفسير سلوك الأفارد يمكن تسمية هذه الظاهرة بـ "ظاهرة التنافر المعرفي", و من أجل التغلب على هذه الظاهرة ينبغي أن تشرح التغييارت المطلوبة بطريقة إيجابية على سبيل المثال تقليل استهلاك المجال، التمويل و التسيير بمشاركة

السكان، تجدر الإشارة إلى أن السلوك الفردي تجاه وسائل النقل يمكن ان يتغير بشكل كبير جدا بعد تجريب البدائل و التأكد من التغيرات الأكثر احتمالا و ملائمة .

- **تحديات الحوكمة و اتخاذ القرار**: تحديات التحول نحو النقل المستدام تنشأ نتيجة التنظيمات أو طرق و ممارسات السلطات العامة أو كلاهما ، في أوروبا مثلا التوجه نحو اللامركزية شكل عائقا أمام اعتماد و تنفيذ التكنولوجيا التي يمكن أن تساهم في التخفيف من الآثار البيئية، لذا تم اقتراح اعتماد معايير مشتركة داخل دول O.C.D.E الاروبية مثل تكثيف النقاش حول النقل المستدام للتوجه نحو الاستدامة

في ختام هذا الفصل، تبين أن دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية شهدت تلوثًا بيئيًا واسع النطاق نتيجة التطور الاقتصادي والتكنولوجي، مما أثّر سلبًا على صحة الإنسان والموارد الطبيعية والأنظمة البيئية. كما ظهر جليًا أن هذه الدول لجأت إلى آليات متعددة للحد من آثار التلوث، من خلال فرض الضرائب البيئية، وتطوير استراتيجيات للحد من الانبعاثات، ودعم الطاقة المتجددة، وتطبيق نظم إدارة النفايات والمياه، بما يعكس التزامها بتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.

كما أظهر الفصل الدور الفاعل للجان والأجهزة التابعة للمنظمة، والتي وضعت سياسات واستراتيجيات متكاملة لتقليص التلوث وتعزيز التنمية الخضراء والنقل المستدام، مؤكدة على أهمية التعاون بين الدول لتبادل الخبرات والتقنيات البيئية. وبذلك، أسس هذا الفصل قاعدة معرفية شاملة تهيئنا لدراسة الآليات العملية والبرامج التطبيقية التي اعتمدتها المنظمة لمواجهة التحديات البيئية في الفصول القادمة.

الفصل الثاني

العمل بالبعد البيئي في منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني : العمل بالبعد البيئي في منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية

شـــرعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصـــادية منذ ســـنوات عديدة، في تطبيق جملة من السياسات البيئية التي تهدف أساسا لتحقيق التنمية المستدامة و الحفاظ على البيئة من خلال الحد من ظاهرة التلوث بمختلف اشـكالها، وتقوم هذه السـياسـات على أدوات عديدة منها ما يرتكز على أسس قانونية ومنها ما يرتكز على أسس اقتصادية.

لذلك تطرقنا في هذا الفصـل الى تعريف الأدوات الاقتصـادية و كيفية عملها لتحقيق أهدافها البيئية داخل دول O.C.D.E و التي تتمثل في الضرائب الخضراء و الرخص القابلة للتداول و الإعانات البيئية (المبحث الأول) من جهة، اما من جهة أخرى بينا حدود منظمة التعاون و التنمية الاقتصـــادية في مجال البيئة، و ذلك عن طريق اســـتبيان القيود التي تواجهها و تواجه الدول النامية و المتخلفة في تبني برنامج بيئي مستقر(المبحث الثاني) .

المبحث الأول : استعراض أهم الأدوات الاقتصادية للسياسات البيئة في دول O.C.D.E

بغية الحفاظ على البيئة و الحد من ظاهرة التلوث و تحقيق التنمية المستدامة، تستخدم دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصـــادية العديد من الأدوات و الاليات الكفيلة بتحقيق ذلك في اطار ما يسمى بالسياسات البيئية.

صنفت الأدوات الاقتصادية لحماية البيئة وفق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الى ثلاثة فئات

و هي الضـــرائب الخضـــراء (المطلب الأول) و الرخص القابلة للتداول و الإعانات البيئية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الضرائب الخضراء و أنواعها

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقِتصـــادية الضـــرائب البيئية بأنها: "اقتطاعات إجبارية تقوم بها الدولة من دون مقابل يتم حسابها على وعاء يمثل مصلحة بيئية خاصة".

كما يمكن تعريفها على أنها: "إلزام الممول جبرا وبصفة نهائية ودون مقابل مبلغ نقدي، محدد لخزانة الدولة، بقصد حماية البيئة"، أو أنها عبارة عنا اِقتطاع إجباري يدفعه الفرد إسهاما منه في التكاليف والأعباء العامة، وذلك باعتبار أن حماية البيئة تندرج ضمن الأعباء العامة"

و تشير الاحصائيات منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية الى ان هناك حوالي 375 ضريبة تندرج في اطار الجباية البيئية ، إضافة الى 250 اتاوة مرتبطة بالبيئة ، غير أن الانشغالات الأســاســية لدول O.C.D.E فيما يخص تفعيل فرض الضــرائب البيئية تكمن في المخاوف المرتبطة بتأثير هاته الضرائب على تنافسية المؤسسات و البلدان من جهة ، و على أنماط إعادة توزيع الدخل من جهة أخرى.

الفرع الأول : اهداف و مزايا و مبادئ الضرائب الخضراء

أولا : الاهداف[32]

[32] OCDE(2005), la réforme fiscale écologique axée sur la réduction de la pauvreté, éditions Ocde, en ligne : http://www.oecd.org/fr/environnement/environnement-developpement/35050955.pdf , p : 27

للضريبة البيئية مجموعة من الأهداف نذكر منها

- المساهمة في إزالة التلوث عن طريق ما تضمنته الضريبة البيئية من إجراءات عقابية سواء كانت غرامات مالية أو عقوبات جنائية يتعرض لها كل مخالف لقواعد حماية البيئة.
- تصحيح نقائص السوق إذا أصبحت الإجراءات القانونية وحدها لا تكفي لردع المخالفين وكذا ضعف وقلة الموارد المالية المخصصة لحماية البيئة، وتوجيه قرارات أرباب العمل نحو الاستثمارات غير الملوثة للبيئة.
- الحد من التلوث باعتبار أن الضرائب الكبيرة تؤدي بالمكلف إلى اتجاه نحو التقليل من التلوث وبالتالي التقليل من التكاليف التي تتحملها المنشأة، وبالتالي تخفيض الأسعار.
- ضمان بيئة صحية لكل شخص في المجتمع والعالم وهذا ما نصت عليه مختلف الشرائع والقوانين والاتفاقيات.
- غرس ثقافة المحافظة على المحيط لدى المجتمع والعالم.
- وقاية البيئة محليا وعالميا من النشاط الإنساني الضار.
- الحد من التلوث والضرائب تؤدي بالمكلف إلى الاتجاه نحو التقليل من التلوث.
- تحقيق تنمية سريعة ذات فوائد مشتركة.
- إيجاد مصادر مالية جديدة من خلالها يتم إزالة النفّايات.
- تحفز أو تشجع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة.
- الحد من الأنشطة الخطيرة والملوثة للبيئة باعتبارها مكلفة جدا

ثانيا : المزايا[33]

[33] OCDE(2001), les taxes liées à l'environnement dans les pays de l'Ocde- problèmes et stratégies-, éditions Ocde, en ligne :
:http://www.oecdlibrary.org/docserver/download/9701102e.pdf?expires=1391469262&id=id&accname=oid019923&checksum= 1C10889DECF32D4514CDD2A4523AF3F6 ,p :47

للضرائب البيئية مجموعة من المزايا، من بينها:

- أنها تدمج تكاليف الخدمات البيئية والأضرار البيئية مباشرة ضمن أسعار السلع والخدمات والفعاليات التي أدت إليها، وهذا ما يســـاعد على تطبيق مبدأ الملوث هو الذي يدفع. ويسمح باندماج السياسات الاقتصادية والمالية والبيئية.
- تحفز المنتجين والمستهلكين عن الابتعاد عن السلوكات الضارة بالبيئة
- تؤدي إلى زيادة الإيرادات التي يمكن اســـتخدامها لتحســـين البيئة، وإلى منح الحوافز للآخرين للقيام بذلك أو لتقليص حجم بعض الأعمال الأخرى ذات التكلفة الأعلى، مثل ضرائب العمل بهدف زيادة العمالة والرفاه الاقتصادي.
- تحفز المنتجين على الابتكار والإبداع عندما تكون الطاقة، المياه، المواد الأولية والنفايات خاضعة للضرائب.

وهذا ما يقودهم إلى تطوير أســـاليب جديدة للإنتاج والنقل والإســـكان واســـتخدام الطاقة والاستهلاك العام قصد تخفيض الضرائب التي يدفعوا، وهذا ما يساعد على تحقيق المزيد من الكفاءة الاقتصادية.

ثالثا: مبادئ سياسة الضريبة البيئية

ارتكزت دول O.C.D.E على مجموعة من المبادئ لتطبيق الضــريبة البيئية او كما تســمى أيضا الضريبة الخضراء ، وهي كالآتي :

- **مبدأ الملوث يدفع [34]:** أســاس فرض الضــريبة هو المبدأ العالمي، مبدأ الملوث القائم بالدفع الذي أوصـــت به منظمة التعاون والتنمية الاقتصـــادية O.C.D.E في عام 1972 م ويقتضـــي هذا المبدأ بأن الملوث يجب أن تقتطع منه الســـلطات العمومية النفقات الخاصـــة بالإجراءات الرامية إلى الحفاظ على البيئة في حالة مقبولة ، ولقد تطور المبدأ في التسعينات ليكون مبدأ قانونيا معترف به دوليا فسعر الضريبة يساوي

[34] اشرف عرفات، مبدا الملوث الدافع، دار النهضة العربية، مصر،2006،ص12

كلفة تفادي الضـــرر أو كلفة إزالة الضـــرر، وقد أقر هذا المبدأ الاتحاد الأوربي EU كمبدأ أساسي لسياستها البيئية.

- **مبدأ العبء الجماعي:** تتحمل الســـلطة العامة التكاليف البيئية للحد من الأضـــرار البيئية بشكل مباشرٍ أو غير مباشر بدلا من المتسببين للتلوث في حالة عدم أمكانية تحديد المتسبب للتلوث أو في الحالات الطارئة التي يتوجب معالجتها من قبل الدولة.
- **مبدأ الوقاية أو الحيطة:** يعني هذا المبدأ بأن الإجراءات البيئية الحكومية يجب أن توجه لحماية المرتكزات البيئية وإعطائها الأولوية من أجل حماية الوجود البشـري وفقا لمبدأ " درهم وقاية خير من قنطار علاج "[35].
- **مبدأ المشاركة والتعاضد :** تعتبر المسؤولية جماعية و مشتركة للفعالياتِ الاقتصادية المعنية بتخريب البيئة والإضـــرار بها، من خلال المشـــاركة في تخطيط وتنفيذ الإجراءات اللازمة لحماية البيئة للوصول إلى علاقات متوازنة بين الحرية .

الفرع الثاني : المكلف بالضريبة الخضراء[36]

الضريبة الخضـــراء هي تجسيد مباشر لمبدأ الملوث الدافع، حيث أنها تعمل على تحميل المؤسسة الملوثة تكاليف التلوث الناتجة عن نشاطها فالمؤسسة الخاضعة لمثل هذه الضريبة لديها ثلاث خيارات: إما أن تلوث وتقوم بدفع الضريبة عن كل وحدة تلويث تطرحها في البيئة و اما ان تعالج ملوثاتها و من ثمة لا تدفع الضـــريبة ، والخيار الثالث هو أن تمزج بين التلويث والمعالجة اي ان منطق هذه الضـريبة هو دفع المقابل المالي لقاء عملية التلويث فقط أي ان لم يحصـــل هناك تلويث لا يكون هناك دفع ، و هذا من اجل تحفيز الملوث على تخفيض تلويثه إلا أن المشكل المطروح هو أنه إذا استطاعت المؤسسة الملوثة تحصيل الضريبة ضمن ثمن السلعة أو الخدمة التي تقدمها أي إذا استطاعت نقل عبئها إلى المستهلك فإن هذا الأخير يصبح هو الدافع الحقيقي للضريبة، ومن ثم ننتقل من مبدأ الملوث الدافع إلى مبدأ المسـتعمل الدافع ، و هذه الوضعية تؤدي

[35] شادي خليفة مجمد، اقتصاديات البيئة من المنظور الإسلامي، الطبعة الأولى، دار عمان الدين للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2010 ص119

[36] 1 OCDE(2001), les taxes liées à l'environnement dans les pays de l'Ocde– problèmes et stratégies,op.cit, p :134.

إلى مشاركة المستهلكين في تمويل عملية إزالة التلوث وبالتالي إلى فقدان الضريبة لأي قوة و رادعة لأن أي مؤسسة ملوثة لن تكون محفزة على اتقاء اضرار بيئية وبالتالي لن يكون هناك أي نمو للوعي البيئي نتيجة لاسترجاع المنتج للسلعة او الخدمة لقيمة الضريبة ، وشعور المستهلك بأنه هو من يدفع ثمن التلويث.

إن استرجاع المؤسسة الملوثة لما دفعته من ضرائب جارء تلويثها لا يحفزها على بذل عناية وجهد أكبر في البحث عن أفضل الوسائل والطرق للتقليل من التلوث، وعليه فإن تطبيق الضريبة يجب أن يتناسب مع درجة التلويث التي تحدثها المؤسسة ويجب أن يأخذ بعين

الاعتبار إمكانية نقل عبء الضريبة، من أجل دفع المؤسسات إلى البحث وابتكار طرق و أساليب جديدة لتخفيض التلوث.

الفرع الثالث : أنواع الضرائب البيئية في دول O.C.D.E

تنطوي الضرائب الخضراء على أنواع عديدة، تهدف في مجملها إلى الحد من التلوث البيئي والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، و فيما يلي سنستعرض مختلف هذه الأنواع

أولا : الوقود [37]

ان الضرائب المرتبطة بالوقود ليست بحديثة العهد في دول O.C.D.E ، و انما يرجع تطبيقها لعشرات السنين السابقة ، بالرغم من الن الهدف الأساسي منها في البداية كان يرتبط بتحقيق عائدات مالية لصالح هاته الدول ، أما في الوقت الحالي ند ان هاته الضرائب المفروضة على الوقود أصبحت لها اعتبارات بيئية بفعل تأثيرها الكبير على طلب المستخدمين .

و الملاحظ أن ، المعدلات الضريبية المطبقة على الوقود بشتى انواعه ، تشهد تباينا من بلد الى اخر ، فكندا و الولايات المتحدة الامريكية على سبيل المثال تطبق معدلات

[37] OCDE(2006), économie politique et taxes liées à l'environnement, édition Ocde, en ligne : http://www.oecdilibrary.org/docserver/download/9706082e.pdf?expires=1391469989&id=id&accname=oid019923&checksum=756A453055E28D78636EB152971E7FC2 , p :10.

اقتطاع منخفضــة جدا على الوقود مقرنة بالدول الأوروبية الأعضــاء في المنظمة ، وفي الفترة الممتدة من 1 جانفي 2000 الى 1 جانفي 2005 شـــهدت معدلات الاقتطاع الضـــريبي المرتبطة بالوقود ارتفاعا كبيرا في كل من : ألمانيا ، الدنمارك ، المجر ، نيوزلندا ، بولونيا ، البرتغال ، سلوفاكيا ، و جمهورية التشيك ، بينما في المقابل شهدت انخفاضا ملحوظا في النرويج.

ان جميع دول O.C.D.E تفرض معدلات اقتطاع ضــريبي منخفضــة على " الديزل " مقارنة "بالبنزين " باســـتثناء كل من : اســـتراليا ، الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة ، سويسرا

لكن على الصعيد البيئي نجد ان هذه الوضعية مؤسفة باعتبار ان المركبات التي تسير بالديزل تعد اكثر تلويثا للغلاف الجوي من مثيلاتها التي تســـير بالبنزين ، كما انها تولد ضجيجا اكبر

لكن التجارب التطبيقية لدول O.C.D.E ، أوضحت انه بالإمكان ربط معدلات الاقتطاع الضــريبي بالنســبة للمحتوى من الكبريت في الوقود ، فبعض الدول تطبق ثلاثة معدلات اقتطاع

مختلفة بالنســـبة للديزل الأول يطبق عندما تتجاوز كمية المحتوى الكبريتي جزء من المليون

اما الثاني فهو اقل ارتفاعا و يعمل به عندما يتراوح المحتوى الكبريتي بين 10 و 50 جزء من المليون ، في حين ان المعدل الثالث يكون اكثر انخفاضــا ، و هو يطبق عندما يتجاوز المحتوى الكبريتي للوقود 10 جزء في المليون

و هذا المخطط يبين لنا سـعر الضـريبة على انبعاثات co2 في بعض دول O.C.D.E سنة 2015

المخطط يبين ثمن الضريبة الخضراء على طن واحد من CO2

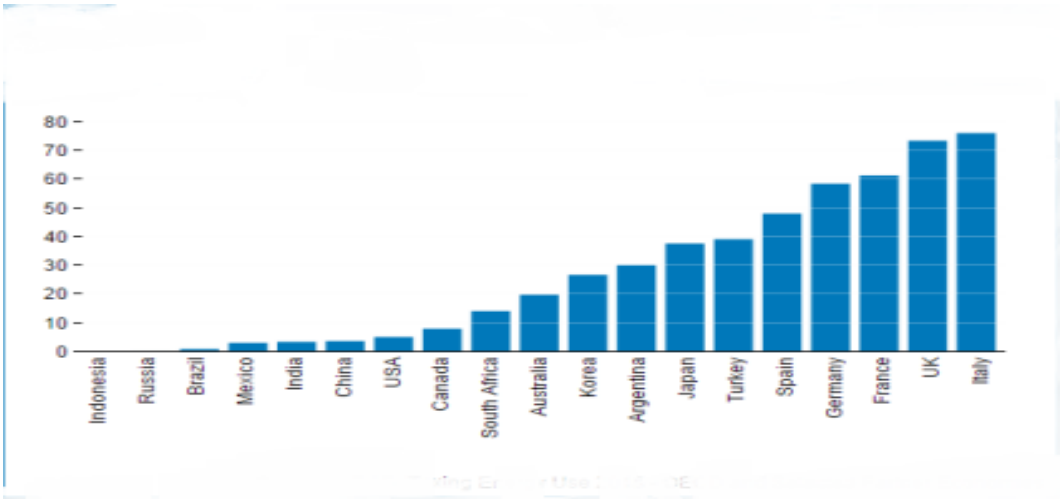

الوحدة : أورو لطن من CO2

SOURCE : OECD , TAXING ENERGY USE 2015 – OECD AND SELECTED PARTNER ECONOMIES

ثانيا : المركبات بمحرك

تشكل المركبات بمحرك هي الأخرى وعاءا ضريبيا مهما فيما يخص الجباية البيئية لدى دول O.C.D.E ، وقد تم فرض الضرائب على المركبات بمحرك منذ عدة سنوات ، خاصة لأغراض مالية تتعلق بتمويل الميزانية ، غير انه في السنوات الأخيرة أصبحت تستخدم لتحقيق أغراض بيئية[38]

و تنقسم الضرائب المفروضة على " المركبات بمحرك " الى نوعين و هما[39] :

- الضرائب الغير متكررة : عادة ما يتم فرضه عند بيع او ترقيم السيارة لأول مرة
- الضرائب المتكررة : يفرض عند انتقال ملكية السيارة أو إعادة ترقيمها من جديد

[38] 1 OCDE(2001), les taxes liées à l'environnement dans les pays de l'Ocde– problèmes et stratégies, op.cit, p :67

[39] Ocde (2001) :Synthèse des travaux de l'OCDE sur l'environnement, édition OCDE P10

و تستخدم الضرائب المفروضة على " المركبات بمحرك " لتحقيق أغراض بيئية في عدد كبير من الدول ، و هذا من خلال تصميم ميكانيزمات لمعدلات اقتطاع ضريبي تراعي الاهتمامات البيئية بحيث مثلا تكون السيارات ذات المواصفات البيئية المعتبرة اقل خضوعا للاقتطاعات الضريبية.

كما أن عددا من دول O.C.D.E كـ : المانيا ، النمسا ، سويسرا ، وسعت من دائرة الجباية البيئية المفروضة على المركبات الثقيلة حسب الكيلومترات المقطوعة .

ثالثا : النفايات

تلجأ العديد من دول O.C.D.E الى فرض ضـــرائب بشـــكل متصـــاعد على النفايات و الفضالات بأشكالها المختلفة .

و تســتهدف هاته الضــرائب تقليص النفايات المرتبطة بمنتجات معينة و التي تعيق بشــكل خاص مهمة تسيير النفايات أصـلا، او استدخال الاثار الخارجية السلبية على البيئة الناجمة عن ترميد و طمر النفايات ، و هذا دون ان نغفل عن ذكر بعض الإتاوات المفروضـــة في هذا الصــدد ، و التي تســعى لتغطية التكاليف المرتبطة بجمع و نقل النفايات الى المفارغ او المحارق العمومية[40].

و تفرض بعض الدول كالنرويج مثلا ضـــريبة إضـــافية على عملية ترميد النفايات ، و هذا حســب الانبعاثات المحســوبة او المقدرة لبعض الملوثات الناجمة عن احتراق طن واحد من النفايات

و بشـكل عام ، نلاحظ بأن الوعاء الضـريبي للنفايات في دول O.C.D.E متعددة و متباينة كما ان أوجه تطبيق معدلات الاقتطاع مختلفة ، فمنها من يســتند على وزن النفايات المفرزة و منها من يستند على عدد وحداتها[41].

المطلب الثاني : الرخص القابلة للتداول و الإعانات البيئية

[40] احمد جمال الدين، أدوات سياسة حماية البيئة في ميزان السوق ام التنظيم ام الضريبة، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد الثامن، أكتوبر 1990.

[41] OCDE (2006), économie politique et taxes liées à l'environnement, op.cit, p :10.

الفرع الأول : الرخص القابلة للتداول

في الوقت الراهن، أصـبحت العديد من دول O.C.D.E ، تلجأ الى اسـتخدام الية الرخص القابلة للتداول لأجل التعاطي مع المشـاكل البيئية المختلفة ، فعلى عكس الية الضـريبة التب تقوم على أسـاس تحديد سـعر الملوثات و فسـح المجال للسـوق ، كي يحدد المعدل الأمثل للتلوث ، نجد أن الية الرخص القابلة للتداول تقوم على أسـاس تحديد الحد الأقصـى للتلوث المسـموح به و فسـح المجال للسـوق لكي يحدد السـعر ، فاذا تبين لدولة ما بان الانبعاثات غاز الكربون مثلا تجاوزت

نسـبة خطيرة قد تؤدي الى اسـتفحال ظاهرة التغيرات المناخية، فإنها قد تعمد الى تبني الية الرخص القابلة للتداول بغية تسقيف الحد الأقصى المسموح به من الانبعاثات .

و قد اتضـح من خلال التجارب الدولية ، أن الرخص القابلة للتداول لها نتائج مرضـية فيما يرتبط في الحد من التلوث البيئي و التسـيير المسـتدام للموارد الطبيعية[42] ، و على الصـعيد العملي ، مجد ان الية الرخص القابلة للتداول تم تطبيقها منذ سـنوات عديدة ، و قد ظهرت بالتحديد في سبعينيات القرن الماضي بشرق الولايات المتحدة الامريكية ، لما رغبت السلطات في اسـتهداف ظاهرة الامطار الحمضـية الناجمة عن انبعاثات غاز ثاني أكسـيد الكبريت SO2 عبر انشـاء برنامج خاص للرخص القابلة للتداول بين الملوثين ، و قد اثبت هذا البرنامج فعاليته الواضحة كونه أدى الى تخفيض الانبعاثات بشكل واضح و بتكلفة اقل.

ويهدف نظام رخص التلويث القابلة للتداول، إلى توزيع جهود مقاومة التلوث بين الفاعلين المختلفين، وهذا بتحميل الملوثين تكاليف إضـافية، هي في المقابل إيرادات تحصـل عليها السلطات لتكون بمثابة تعويض لأفراد المجتمع عن عملية التلوث نفسها[43].

كما نشـير إلى أن نظام الرخص القابلة للتداول، يمكن اسـتخدامه أيضـاً في مجالات أخرى بهدف الحد من اسـتنزاف الموارد البيئية، وهذا كالترخيص بالصـيد مع تحديد عدد معين من

---

[42] Ocde (2001) :Synthèse des travaux de l'OCDE sur l'environnement, op.cit , p : 08

[43] ميروك، نزيه عبد المقصود، الضرائب الخضراء و الرخص القابلة للتداول كأدوات مكافحة التلوث،دار الفركج،السكندرية،مصر،2010، ص77

كل طائر أو حيوان يمكن صـــيده، أو الترخيص بقطع الغابات بقدر محدد مع تحديد أنواع الأشجار المسموح بقطعها.

وعلى العموم، فإن نظام الرخص القابلة للتداول يمتاز بالكفاءة، عندما يكون المطلوب هو الاحتفاظ بنشـــاط مدمر بيئيا في حدود معينة، ويطبق نظام الرخص القابلة للتداول أو التفاوض في عدد محدود من الدول، إلا أن اسـتعماله يظهر بشـكل قوي وجلي في الولايات المتحدة الأمريكية.

أما أوربا، فتوجد بها تطبيقات قليلة لنظام الرخص التفاوضـــية القابلة للتداول، وهي تقتصـــر بالخصـــوص على نظام الرخص التفاوضـــية المطبق في الدول الأكثر تطورا مثل المانيا و سويسرا و المتعلق بالحد من انبعاثات المركبات العضوية الطيارة و اكاسيد النيتروجين .

من جهة أخرى، و على صـــعيد مشـــاكل التلوث العابرة للحدود ظهرت الحاجة الماســـة لاستخدام الية الرخص القابلة للتداول للحد من هذا المشكل، و نذكر في هذا الصدد التجربة الرائدة للاتحاد الأوروبي الذي أسس بما يعرف" النظام المشترك لتبادل حصص الانبعاثات" الذي يعتبر كاستراتيجية مشتركة بين الدول الأعضاء للتعاطي مع مشاكل التغيرات المناخية التي يتسبب فيها التلوث العابر للحدود[44].

غير أننا اجمالا، ننوه الى ان هناك بعض الاختلافات الجوهرية فيما يخص الية منح هاته الرخص، فالفاعلية الاقتصادية لها ليست بالضرورة مقترنة بقرار السلطات القاضية بوضع هاته الرخص في المزايدة " LES ENCHERES " أو منحها بشكل مجاني، انما بالشكل الذي يجعل

سعر الرخص مساوي للتكلفة الحدية للخفض من التلوث[45]، و هذا بالرغم من ان منح رخص التلويث بشكل مجاني يعتبر في الحقيقة نوع من التسـهيل البيئي و فقدان لموارد مالية، كان من الممكن ان تستخدم لتسوية الأوضاع البيئية المختلفة.

أما بالنسبة لفوائد هذه الأداة الا و هي التراخيص القابلة للتداول نذكر :

---

[44] OCDE(2010), la fiscalité, l'innovation et l' environnement, éditions Ocde P65

[45] OCDE(2010), la fiscalité, l'innovation et l'environnement, op.cit. p :69

- تخفيض التكلفة الى الحد الأدنى: ان المتسبب بالتلوث الأعلى تكلفة يقوم بشراء تراخيص اكثر. وهذا يعطينا فكرة عن توفير التراخيص للتكاليف ويجد المتسببون بالتلوث ذوي تكلفة المكافحة المتدنية انه من السهل نسبيا مكافحة التلوث بدلا من شراء التراخيص.

- الداخلين الجدد: سوف يقوم الداخلون الجدد بشراء التراخيص اذا كانت تكاليف المكافحة مرتفعة والا فسوف يقومون بالاستثمار في تجهيزات مكافحة التلوث ومرة ثانية تتم المحافظة على مزايا تخفيض التكاليف العامة لنظام التراخيص[46].

- "الحبس" التكنولوجي: يشار الى ان التراخيص تتمتع أيضا بميزة تتعلق بالحبس التكنولوجي فتكاليف المكافحة تكون ضخمة فعلى سبيل المثال من الضروري الاستثمار في نوع إضافي من عمليات المكافحة لذا فان التعديلات على الرسوم قد لا تكون ملائمة الا اذا تم الإعلان عن تغيرات الرسوم بشكل مسبق وتم تدعيمها من خلال التأكيد على ان معدل الرسوم سوف يكون ثابتا الى حد ما على المدى القصير والمتوسط[47]

و في الأخير وإذا تمعنا بنظرة متفحصة ، في آليات عمل أسواق حقوق التلويث ، نجد أن تطبيق هاته الأخيرة لا يصلح إلا في البلدان التي تشهد مستويات كبيرة من التقدم التقني والاقتصادي كالدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، أين تعمل آليات السوق بكفاءة ، وتعرف أسواق المال تطوراً كبيراً ، أما في الدول النامية ، فيبدو أن تطبيق مثل هذا النظام يعتبر أمرا سابقاً لأوانه ، وربما ضرباً من المستحيلات ، وهذا نظرا لكونها لا تتوفر على أسواق مال كفؤة ، تكفل السير الحسن لتداول مثل هذه الرخص.

الفرع الثاني : الإعانات المالية

يتم استخدام الإعانات في مختلف القطاعات الاقتصادية، كما يمكن كذلك استعمالها في مجال حماية البيئة والحد من التلوث، وهذا عن طريق دعم، اعتماد المنتجين في عملياتهم الإنتاجية على الطاقات المتجددة والوقود المحتوي على نسب قليلة من الكربون، وكذا تبنيهم

---

[46] مبروك، نزيه عبد المقصود، مرجع سابق، ص93

[47] Christophe Wendling, les instruments économiques au service des politiques environnementales, lettre Trésor– éco : édité par Ministère française de l'économie, des finances et de l'emploi,N°19, paris, sept.2007 , p :08 En ligne : https://www.tresor.economie.gouv.fr/file/326856

لطرق إنتاجية اكثر كفاءة، كما يمكن للحكومة أن تقوم بتقديم إعانات للمنشـــآت بغية تدعيم عملية معالجة النفايات وتخفيض التكاليف، لأجل تحقيق الأهداف البيئية المنشودة[48].

و تختلف الإعـانـات البيئيـة بـاختلاف الـدول الأعضـــاء في منظمـة التعـاون و التنميـة الاقتصــادية، اذ نجد بعض الدول تخصــص اغلفة مالية معتبرة في هذا الصــدد، بينما تنمح دول أخرى اعتمادات

مـاليـة اقل ، و الجدول الموالي يلخص لنـا قيم الإعـانـات البيئيـة الممنوحـة في بعض دول O.C.D.E لسنة 2017

الجدول : يبين قيم الإعانات البيئية الممنوحة في بعض دول O.C.D.E لسنة 2017

البلـــدان	الإعانات البيئية الممنوحة لسنة 2017
كندا	70
اليابان	964
أستراليا	34
نيوزيلندا	12
النمسا	22
بلجيكا	16
الدانمارك	153
فنلندا	47
ألمانيا	618
اليونان	9
هولندا	275
النرويج	137
البرتغال	8
السويد	316
المملكة المتحدة	199

الوحدة : مليون دولار امريكي

[48] OCDE(2017), perspectives de l'environnement de l'Ocde à l'horizon 2050 : les conséquences de l'inaction, éditions OCDE. http:// dx.doi.org/10.1787/env-outlook-2017-fr,p :31

ولتوضـيح أثر سـياسـة منح الإعانات الحكومية في الحد من التلوث، نفترض أن الدولة تقوم بتقديم إعانة ثابتة لمصـــــنع ما، عن كل وحدة تلوث يتم معالجتها قبل التخلص منها، وهذا لأجل الوصول إلى المستوى الأمثل للمعالجة الذي ترغبه الدولة، والموافق لـــ "k" في الشكل الموالي :

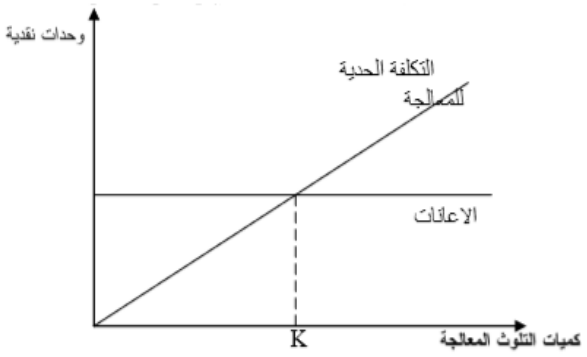

Source : Ocde (2017), Données OCDE sur l'environnement : Dépenses environnementales et taxes, édition OCDE, p : 11

المصدر: صالح مفتاح وبن سميتة دلال، فعالية السياسة الاقتصادية في مواجهة المشكلات البيئية، ملتقى وطني حول اقتصـاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي بالمدية يومي 06/07 جوان 2006 ص03

يتضــح من الشــكل أن الحجم الأمثل للمعالجة هو المســتوى "k"، فقبل هذا المســتوى تكون الإعانة الممنوحة في حالة المعالجة أكبر من تكلفة المعالجة، وبالتالي يسـتمر المصـنع في معالجة التلوث مما يؤدي إلى تخفيض معدلاته، أما بعد المستوى "k" فتصبح تكلفة المعالجة أكبر من الإعانة الممنوحة، مما يؤدي إلى توقف المصنع عن المعالجة.

هذا ونشـير إلى أن سـياسـة الإعانات، يجب أن تؤخذ بالحذر الكافي، إذ على الرغم من أنها تقود إلى خفض التلوث بواسطة كل مُلَوِث، إلا أنها تؤدي على المدى الطويل إلى زيادة عدد

الملوثين وبالتالي المقدار الكلي للتلوث لهذا فإن استخدامها يجب أنُ يرصَد بعناية وأن يكون محددا بدقة كما يُستحب أن يقتصر على فترة زمنية معينة.

وتجدر الإشارة إلى أن سياسة الإعانات الحكومية، كثيراً ما يُساء استخدامها في العديد من الدول بحيث تؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى تدهور البيئة ، فقد نشرت الهيئة المعروفة بـ "مجلس الأرض " سنة 1997 دراسة معنونة بـ " اعانات التنمية المستدامة" تهدف من خلالها إلى تحديد وتصنيف الإعانات الحكومية التي تخرِب بطريقة غير مباشرة البيئة أو تستنزف مواردها.

وقد قدرت هذه الهيئة مبلغ رهيب يصل إلى 700 مليار دولار في السنة ، هو عبارة عن حجم هذه الإعانات، كما انتهت الدراسة إلى أنه ، إذا استمر هذا الحال على ما هو عليه ، فإن العالم سيدعم بذلك دماره وخراب بيئته[49].

و تجدر الإشارة ان الأدوات الاقتصادية ليست السلاح الوحيد للمنظمة لمحاربة التلوث، فزيادة على الأدوات الاقتصادية، تتمتع O.C.D.E بالحق في اتخاذ قرارات بيئية ملزمة لجميع أعضائها، فغالبا ما تقوم المنظمة باقتراح قواعد قانونية جديدة للحد من ظاهرة التلوث، وقد تصبح هذه القواعد في كثير من الأحيان بمثابة توصيات و أحيانا قرارات ملزمة للدول، كما ان هذه الدراسات قد تصبح مشاريع معاهدات متى أسندت الى لجنة خبراء لتقدم في الأخير على شكل ندوى دبلوماسية تنبثق عنها المعاهدة الدولية و تصادق عليها الدول.

المبحث الثاني: حدود دور منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية في حماية البيئة

على الرغم من المجهودات الجبارة التي قامت بها منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية في مجال حماية البيئة الا ان هذه المنظمة واجهت صعوبات و قيود عديدة خاصة في الدول النامية و الفقيرة منعتها من القيام بواجبها على اكمل وجه ، لذلك قمنا بتقسيم هذا المبحث الى مطلبين ، في المطلب الأول قمنا بالاستخلاص القيود السيادية و الاقتصادية التي تمنع

[49] فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة، دار العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2007،ص66

بعض البلدان سواء من الانضمام الى المنظمة، أو عدم قدرتها على تطبيق برامج المنظمة ، أما في المطلب الثاني فقد تطرقنا الى المعقوات الاجتماعية و المالية التي تواجهها البلدان النامية و التي منعتها من تطبيق برنامج التنمية الخضراء .

المطلب الأول : القيود السيادية و الاقتصادية

تكون هذه القيود عادة في الدول الدكتاتورية، التي تخاف على سمعتها، لانها مجبرة على تقديم تقارير دورية عن حالة البلاد في كل المجالات، لذلك فانها لا تريد ان يتدخل في شؤونها أي منظمة او أي بلد لاجبارها عن تغيير الحالة الاقتصادية و البيئية لبلدها، فهي تعتبرها نوع من أنواع التعدي على سيادتها

الفرع الأول: التدخل الدولي للحفاظ على البيئة كقيد سيادي

لقد بدأ التدخل المرتبط بالبيئة إلى الظهور على سطح الأحداث من خلال ما أقدمت عليه بعض الدول المتقدمة من تصدير مشكلة التلوث البيئي إلى الدول النامية، وذلك عبر استخدام الأدوات الاقتصادية كوسيلة ضغط للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان النامية، عن طريق نقل المصانع إلى داخل حدودها الإقليمية لأن تشريعات الدول النامية أقل تشددا في مجال حماية البيئة من تشريعاتها بالإضافة إلى عدم معالجة القانون الدولي لهذه الظاهرة بشيء من الحزم للتصدي لها والقضاء عليها[50].

[50] أحمد مبارك سالم سعيد، الحماية التشريعية للبيئة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية،2014

- اعلان استوكهولم للبيئة: هو مؤتمر قمة الأمم المتحدة للإنسان و البيئة المنظم سنة 1972 بعاصمة السويد انعقد تحت شعار " نحن لا نملك إلا كرة أرضية واحدة " حضره 1200 مؤتمرا يمثلون 144 دولة عرفوا البيئة في أول تعريف رسمي لها بأنها " جملة الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان و تطلعاته" و أكد على أن الإنسان "يتمتع بحق أساسي في الحرية و المساواة، وفي ظروف عيش مرضية في بيئة تسمح له بالعيش في كرامة ورفاهية، وعلى الإنسان واجب متميز يقضي بحماية المحيط للأجيال الحالية والقادمة" وحدد أهم الاختلالات البيئية في التزايد السكاني المضطرد وما ينتج عنه من استغلال بشع للثروات الإنسانية الشيء الذي يؤدي إلى إتلاف الثروات وتزايد نسبة التلوث والحاجيات الغذائية وكذا مشاكل النفايات و التصحر واضطراب المناخ و ارتفاع حرارة الأرض بالإضافة إلى المشاكل المرتبطة بالتسلح وانتشار الأسلحة الكيماوية و الجرثومية و التنمية المستديمة وقد أسفر المؤتمر على الاتفاق على أول برنامج موحد متخصص في قضايا البيئة

لقد حمل القرن العشـرين ثورة علمية وتكنولوجية صـاحبها تزايد مكاني كبير أدى إلى حدوث خلل في العلاقة بين الإنســان والبيئة وقد تنبهت دول العالم لهذا الخطر وشــرعت في إتخاذ خطوات عملية لحماية البيئة، وأصــبح التعاون بين الدول أمرا حتميا لمنع تلوث البيئة والعمل على تنميتها.

وعلى إثر إعلان "إستكهولم"* اعترفت 130 دولة في دساتيرها الوطنية بحق كل مواطن في بيئة ملائمة، حيث اتجهت تلك الدول نجو التشدد ومنح الحق في البيئة قيمة دستورية تسمو وتعلو عن غيرها من القواعد القانونية والفضــائية والإدارية، والتي لا يمكن تعديلها أو إلغائها أو إبطالها وتدعوا إلى تكريس الاعتراف بالأهمية التي يوليها المجتمع لحماية البيئة.

واللافت للانتباه أن حروب العصــر الحديث لا تخلوا من أشــكال الدمار الشــامل، حيث لا تعرف و لايمكن تحديد بدقة الآثار البيئية المدمرة التي تخلفها الحروب في الحدود الجغرافية أو الســياســية بين الدول، والتي في أغلبيتها تتعدى دول ومناطق تبعد عن مواقع العمليات العسكرية بمسافات بعيدة.

بالإضـافة إلى ما تقترفه أيادي الإنسـان من تدمير للبيئة، فإن هناك أسـباب لا دخل للإنسـان فيها، ونعني الكوارث الطبيعية التي تصـيب أجزاء من العالم والتي تتمثل في الزلازل والبراكين والفيضــانات والأعاصــير و الجفاف ... الخ التي تصــيب البيئة بأضــرار ، تكاد تســاوي أو تفوق ما إقترفه الإنسان بيده[51].

وأيضــا نجد: التلوث "عبر الحدود" و هو ذلك التلوث الذي يجد مصــدره في دولة ما ويسـبب أضــرارا في دولة أخرى بعد عبوره للحدود الإقليمية وذلك من خلال الوســط الطبيعي كالماء والهواء والبحر والناتج عن أنشــطة صــناعية أو نووية أو فضــائية أو زراعية تتم داخل إقليم دولة ما، ولكنه ينتقل عبر الهواء أو الماء إلى إقليم دول أخرى محدثا فيها بعض الأضــــرار التي تؤثر سـلبا على صـفو العلاقات الدولية، ونجد ما يسـمى بالتلوث "عبر الوطنية " والذي يجد مصدره على إقليم دولة، أو الذي يجد مصدره في سفينة أو طائرة مسجلة في هاته الدولة

[51] عبد الله الكندري، البيئة و التنمية المستدامة، مكتبة الشافعية، الطبعة الاولى، الكويت،1992 ص 55

ويسبب اضرار للمناطق التي لا تخضع لسيادة الدول كمناطق أعالي البحار والفضاء الجوي أو المناطق القطبية[52].

و مثال عن التلوث البيئي العابر للحدود حادثة "اوغانفا" باليابان يوم 11 مارس 2011، حيث حدث زلزال في البحر نشـــب على إثره تســـونامي قوية بحيث تســـبب هذا الزلزال والتسونامي إلى هدم توربيد ونشوب حريق في محطة "أوغانفا" "الكهرو ذرية" الذي نتج عنها تسـرب المواد المشـعة إلى خارج المحطة، وتم على إثرها إجلاء السـكان من محيط منطقة المفاعل "فكوشيما" تجنبا للتأثر بالإشعاع[53]، وبعد ما يقارب السنة من الحادثة تم العثور على نظائر "السـيزيوم" المشـع المتسـرب من حادث فوكوشـيما في أسـماك التونة تم صـيدها في كاليفورنيا الأمريكية ولحسـن الحظ كانت المادة المشـعة التي تم العثور عليها من الأسـماك ليست خطرة على الصحة العامة.

إن التلوث البيئي والمشاكل المترتبة عنه، لا تقل خطورة عن المشاكل الناجمة عن التحولات الديمقراطية أو خرق حقوق الإنسـان أو الصـراعات العرقية والإثنية والإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية، وتهريب الأسلحة والجريمة المنظمة والأمراض الفتاكة التي هي أيضا تجاوزت مخاطرها وتداعيتها حدود الدول، مما أدى إلى بروز مدلول جديد وواسع للسلم والأمن الدوليين الذي لم يعد يعني بكل تأكيد الأمن العسكري فقط، والمقصود هنا هو " الامن البيئي".

ويقوم هذا المبدأ على أساس قاعدة "لا ضـرر ولا ضـرار" أي أن لكل دولة مطلق الحرية في التمتع بســيادتها الكاملة على إقليمها وفرض ســيادتها على ثرواتها الطبيعية شــريطة عدم الإضرار بالبيئة المحلية أو الأضرار بدول أخرى خارج حدود سيادتها الإقليمية[54].

وفي حالة مخالفتها –الدولة– بقصـد الإضـرار بالإنسـان بصـورة مباشـرة أو غير مباشـرة من طرف دولة أو مجموعة الدول يمكن الرجوع إلى الاتفاقيات الدولية والإعلانات الصـــادرة عن

[52] بوسلطان محمد، مبادئ القانون الدولي العام، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجازئر، 2005،ص17

[53] محسن افكيرين، القانون الدولي للبيئة، دار النهضة العربية، القاهرة،2006، ص57

[54] حسين علي الحرابي، أساسيات علم البيئة والتلوث، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،2006، ص39

المؤتمرات المعينة بالبيئة وقرارات المنظمات الدولية و التشريعات الوطنية أو الأعراف الدولية أو الأحكام القضائية وتأكد في مجملها على حماية البيئة من التلوث[55].

لذا تفضـل معظم الدول النامية عدم الانضـمام الى المنظمات الدولية البيئية مثل الانضـمام الى منظمة التعاون و التنمية الاقتصـــادية، لان معظم هذه الدول اقتصـــادها مبني على المحروقات عادة فهي لا تستطيع تبني القانون الدولي البيئي، و الا سوف تواجه ضغوطات و تهديدات خارجية تلزمها بتغير قانونها الداخلي مثلا، وهذا الامر يمس بســـيادتها و يهدد اقتصادها الذي يعتمد على تصدير مواد مضرة بالبيئة أصلا .

و افضل مثال على ذلك، هو رفض الجزائر دعوة O.C.D.E للانضمام اليها سنة 2017 و ذلك لان الجزائر لا تملك أي استعداد لتبني برنامج الاقتصـاد الأخضـر، و ليس في وسـعها توفير مبالغ مالية ضـــخمة للحفاض على البيئة، زيادة على ذلك اجبارها على تقديم تقارير دورية عن حالة البلاد الاقتصـادية و الاجتماعية و السـياسـية، لذلك فضـلت الجزائر عدم الانخراط في المنظمة لحماية اقتصادها و سيادتها و خاصة اسرارها.

الفرع الثاني: القيود الاقتصادية :

أولا: تضمين التكاليف البيئية و حجم الإنتاج

يؤدي ادخـال التكـاليف البيئيـة في الاعتبـار على المســـتوى الكلي او الجزئي الى إعـادة تخصـــيص الموارد التنموية بحيث يتم توجيه جزء منها لأغراض بيئية و يزداد حجم الموارد المخصـصـة لهذا الغرض كلما ازدادت مسـتويات التلوث و مسـتويات خفضـه المرغوبة، و كذلك ارتفعت تكاليف هذا الخفض[56].

و مما لا شـك فيه ان إعادة تخصـيص الموارد على النحو السـابق قد تعني سـحبا لجزء منها على الاســـتثمارات الإنتاجية مما قد يؤدي الى خفض امكانيات المجتمع لإنتاج الســـلع و الخدمات وهو ما يعرف بنفقة الفرصـة الاجتماعية البديلة، هذا التحول في الموارد يؤثر بدوره بالسـالب على الرفاهية الاقتصـادية للمجتمع من خلال خفض الاسـتهلاك من السـلع المحلية،

[55] عبد الرحمان امين، التلوث البيئي، الطبعة الثانية، النشر العلمي والمطابع، المملكة العربية السعودية،2003، ص114

[56] أبو القاسم تهامي، اخطار التصديرو تامين اتمان الصادرات، مكتبة عين الشمس،القاهرة،1996، ص 26

لكن هذا الخفض قد يتم تعويضه عن طريق الاستيراد لسلع مماثلة، كما يؤدي و لا شك الى خفض صادرات الدولة من السلع التي تدخل في تجارتها الدولية و ذلك بسبب انخفاض القدرة التنافسية لهذه الصادرات بسبب ارتفاع تكاليف خفض التلوث[57].

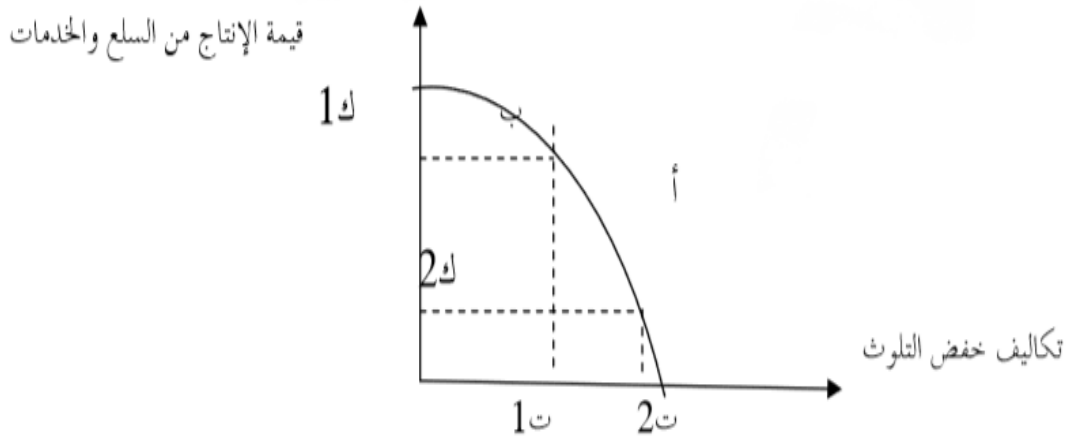

الشكل: تضمين تكاليف البيئية و حجم الانتاج

المصدر: أحمد عبد الخالق السيد، السياسات البيئية و التجارة الدولية، الطبعة الثانية، دار الكتاب، منصورة 1994، ص40

يصور لنا المنحنى السابق ان العلاقة بين خفض التلوث و مكافحته و حجم الإنتاج تضمن التكاليف البيئية تقوم على نوع من المقابلة و يستدل المحللون الاقتصاديون على إمكانية حدوث ذلك بالاموال الضخمة التي تخصص للأغراض البيئية و التي أصبحت تقدر بعشرات المليارات و أصبحت تمثل نسبا غير ضئيلة من اجمالي الناتج المحلي و كذلك اجمالي الاستثمارات الصناعية، و كما تشير تقديرات البنك الدولي أن تكاليف خفض التلوث الصناعي في الدول النامية تقدر بـ 15/10 مليار دولار في العام و هي تمثل 2% الى 3% من GPD، هذا في ظل انخفاض مصادر التمويل في هذه الدول مما يؤدي الى خفض المعدلات الإنتاجية و من تم انخفاض حجم الإنتاج وهذا بدوره يؤثر على حجم الصادرات بالانخفاض.

[57] زهران حميدة، التنمية الاقتصادية و الإصلاح الاقتصادي في مصر، مكتبة عين الشمس،القاهرة،بدون سنة نشر

كما يؤثر تضـــمين التكاليف على حجم الإنتاج و بالتالي الصـــادرات من خلال تاثيره على تكاليف الإنتاج و من ثم الهياكل النسبية للأسعار، فالمؤسسات قد تكون مجبرة على التوافق مع السياسات البيئية و من ثم عليها السعي لخفض مستويات التلوث او تحمل التكلفة التي يتم تقديرها من قبل السلطات المختلفة[58]، كما ان المؤسسات قد تقرر من تلقاء ذاتها اذخال الاعتبارات البيئية فب الحســبان تحت تأثير الرأي العام و المســتهلكين، و أين كان الدافع لتضـمين المؤسـسـات لتكاليف البيئة، فأنها تؤثر على تكاليف الإنتاج بالزيادة و من ثم على الأسعار النسبية للسلع و الخدمات و المقدرة التنافسية و على العلاقة بين الطلب و العرض المحلي و الأجنبي و علاقة الصـــناعات بعضـــها ببعض مما يكون تأثيره كبيرا على حجم الصـــادرات، و هذه الزيادة قد تحدث بشـــكل مباشـــر نظرا لازدياد تكاليف خفض التلوث و الرقابة البيئية، كما قد تحدث بشـكل غير مباشـر من خلال ارتفاع اثمان المدخلات المعنية التي تخضـع يدورها لتدابير البيئية، و في كلتا الحالتين تصـبح المؤسـسـات مضـطرة لتوجيه جزء من نفقاتها الاســتثمارية لخفض التلوث و الاســتعانة في ذلك بالتكنولوجيا و التجهيزات المحققة لذلك، كما ان المؤسسات التي لا تتوافق مع المتطلبات الجديدة قد تقرر الخروج من ميدان العمل في نهاية الامر.

و خلاصـة القول ان تضـمين تكاليف التلوث يؤثر سلبا على حجم الإنتاج و تكاليف الإنتاج المحلي مما يؤثر على القدرة التنافسية للسلع المحلية و بالتالي انخفاض حجم الصادرات.

ثانيا: تضمين التكاليف البيئية و شروط التجارة و مكاسبها

تحتل الدول النامية مكانة ذات خصـوصـية في المشكلة البيئية، لذا فانه يقل عدد الدول التي تتبنى سـياسـات واضـحة المعالم في هذا الخصـوص، كما يقل وجود الدول التي تتشـدد في تطبيق مثل هذه السياسات خاصة الاقتصادية منها، قد لا توجد تطبيقات كثيرة لمبدا تضمين التكاليف في هذه الدول، لذا لم تضـمن أسـعار صـادراتها التكاليف البيئية مثلما تفعل الدول

[58] أبو القاسم تهامي، المرجع السابق، ص 30

المتقدمة، هذا في الوقت الذي تحمل فيه الأخيرة النفقات البيئية على تكاليف الإنتاج، وهذا الوضع غير متوازن يؤدي الى التأثير سلبا على الوضع التجاري للدول النامية[59].

و يتمثل ذلك في:

- **صادرات الدول النامية[60]:** ان فرض ضرائب على استهلاك بعض السلع و الخدمات مثل الضرائب الخضراء التي تفرضها O.C.D.E، يؤدي الى خفض استهلاكها و من ثم الطلب عليها، مثل خفض استهلاك الوقود و الطاقة بصفة عامة، كما ان ذلك قد يؤدي الى تشجيع البحث عن البديل ليحل محل المستورد منها، و اذا استمر هذا التأثير فانه قد يدفع الدول النامية المصدرة الى خفض ثمن صادراتها الى الدول المتقدمة أي انها تتحمل هي جزء من تكلفة حماية البيئة في الدول المتقدمة، بغية النفاد الى أسواقها و التي تعد المستوعب الرئيسي لصادرات هاته البلدان
- **واردات الدول النامية[61]:** تتأثر واردات الدول النامية وذلك بتحميلها نفقات التدابير على الواردات من السلع المصنعة بصفة عامة، والسلع من المداخلات الوسيطة و الرأسمالية بصفة خاصة، و يلاحظ ان هذه الواردات تمثل معظم واردات الدول النامية من الدول المتقدمة، كما يتميز طلبها بانه قليل المرونة، و من ثم يكون رد الفعل لارتفاع اثمانها قليلا مما يؤثر سلبا على اقتصاد الدول النامية، لذا ينظر الى التجارة الخارجية على انها الية لنقل لثار السياسات البيئية من الدول المتقدمة الى الدول النامية.

هذا يعني ان الدول المتقدمة بتحميلها التكاليف البيئية للمنتج و المستهلك فيها تشترك الدول النامية التي لم تضمن نفقاتها أسعار منتجاتها في تحميل جزء من هذه التكاليف، هذا في الوقت الذي تظل فيه الدول النامية تئن بمفردها تحت أعباء حماية البيئة، هذا من جهة و من جهة أخرى يؤدي هذا الوضع الى تدهور شروط التجارة في غير صالح الدول النامية و

[59] احمد جمال، قانون حماية البيئة الإسلامي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1996، ص66

[60] سلامة احمد عبد الرحيم، التلوث النفطي و حماية البيئة، الطبعة الأولى، دار المعارف، ، الإسكندرية، مصر،2001، ص24

[61] عبد ربه محمد، اقتصاديات الموارد الطبيعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،2000،ص 49

لصـــالح الدول المتقدمة، اذ عليها ان لن تصـــدر كميات اكبر لتحصـــل على ذات القدر من الواردات السلعية.

و هذا الجدول يبين كيف تؤثر منظمة التعاون و التنمية الاقتصـــــادية و المنظمات البيئية الأخرى على اقتصاد الدول النامية

الجدول : أمثلة حول أثر المعايير البيئية على القدرات التنافسية في الدول النامية

المجال	السبب البيئي	النتيجة
الصيد البحري	معايير صحية للاتحـــاد الأوروبي منعـــت إستراد الأسماك من بعض الدول الناميـــة عام 1997.	فقدت تلك الـــدول لمصـــدر رئيســـي للعملات الأجنبية، مما انعكـــس علـــى مسيرتها التنموية.
صناعة المنسوجات	حظر استعمال بعـــض المـــواد الأوليـــة المستخدمة في التصنيع لكونها تضر بالبيئة والصحة.	زيادة التكلفة في البلدان المنتجة مما أثـــر على قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية ومن ثم فقدت بعض أسواقها الخارجية.
صناعة الجلود	منع استراد الجلود والأحذية التي تـــدخل في صـــناعتها مـــواد صـــباغةOZA والـــBCP.	تقليص قطاع التصدير في عدد من الدول النامية كما ساهم في زيـــادة التكـــاليف وبالتالي الأسعار مما انعكس على تناقص قدرتها التنافسية.
تجارة الأخشاب	إصدار قوانين تتطلـــب تحديـــد نوعيـــة الأخشاب المستوردة ومصدرها وطالب الآخرون بالحد من استرادها.	التأثير على تجارة الأخشاب في العالم مما انعكس سلبا على بعض الدول الناميـــة وخاصة دول جنوب شرق آسيا.

المصـدر: الاعتبارات البيئية لمنطقة التجارة العربية الكبرى، أوراق عمل اجتماع الخبراء حول أولويات التجارة و البيئة في المنطقة العربية ،2007،ص11

المطلب الثاني: القيود الاجتماعية و المالية

الفرع الأول: القيود الاجتماعية

لم تجد منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية سبيلها ضد القيود الاجتماعية و المالية التي تواجهها بعض البلدان، حيث ان الهم الوحيد لهذه البلدان النامية و المتخلفة هو محاربة الفقر و الجوع، ولا يعطون للبيئة اية أهمية، سواء في الوقت الراهن او مستقبلا.

و يمكن تحديد المعوقات الاجتماعية بشكل عام كما يلي

- **الفقر:** والذي يعد السبب الرئيسي للعديد من المعضلات الصحية والاجتماعية والأخلاقية في الدول النامية و المتخلفة، حيث تزداد حدة الفقر والجوع والتهديدات للأمن الغذائي في الكثير من تلك الدول، كما يدفع الفقر إلى استنزاف الموارد الطبيعية المتوفرة والقليلة وإلى استعمالها استعمالا عشوائيا، حيث تستعمل الأراضي الهامشية إلى درجة استنزافها، وتنخفض قدرتها على الإنتاج الزراعي، كما تقتطع أشجار الغابات لأغراض التدفئة بسرعة لا تسمح بتعويض ما تم قطعه. وتجدر الإشارة، إلي أن تلك الجدلية بين الفقر واستنزاف الموارد الطبيعية قد يكون سببها الضغوط التي يحدثها انتشار الأمية والجهل، وارتفاع عدد السكان، وتزايد معدلات البطالة، وتزايد الديون الخارجية وارتفاع أعباء خدمتها، الأمر الذي يجعل الدول النامية و الفقيرة لا تستطيع التفكير في المدى البعيد، ولا تفكر إلا في القوت اليومي الذي يمثل بالنسبة لتلك البلدان أكبر التحديات، و مشكل التلوث ليس من اولوياتهم أبدا.
- **التضخم السكاني غير الرشيد[62]:** وعدم وجود مواءمة بين النمو السكاني والموارد الطبيعية المتوفرة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان في العديد من الدول النامية، فلقد أدى النمو السكاني في تلك الدول إلي تزايد الطلب على الموارد البيئية والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، كما عملت الزيادة السكانية على نمو ظاهرة التوسع الحضري، واستمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية، وانتشار ظاهرة السكن غير اللائق، والتوسع العمراني العشوائي، بالإضافة إلى تزايد عدد الفقراء والعاطلين وتدهور الأحوال المعيشية في كافة أرجاء الدولة بشكل عام، وفي المناطق العشوائية والتي تفتقر إلى وجود الخدمات الأساسية، بشكل خاص. فضلاً عن ذلك

[62] مشروب إبراهيم، قضايا التخلف و التنمية في العالم الثالث، دار المنهل اللبناني، بيروت،1997، ص19

فقد أدت الضـــغوط الســـكانية إلى تزايد التوســـع في زراعة مناطق الرعي الطبيعية والزراعات المطرية، الأمر الذي أدى إلى ازدياد معدلات الرعي الجائر والتصـحر بين مختلف أرجاء العالم الثالث، وتجدر الإشـــارة إلى أن الزيادة الســـكانية في العديد من هذه الدول قد أدت إلى انخفاض حصة الفرد من المياه العذبة بشكل حاد.

لذلك تفضل هذه الدول عدم الانخراط في المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون و التنمية الاقتصـــادية، لأنها ســـوف تجبرها على صـــرف أموالها التي بالكاد تكفيها لتلبية مطالب شعبها على البيئة و التنمية الخضراء، و هذا الامر سوف يزيد الطين بلة.

- **انعدام الأمن[63]:** مبدأ ســلامة الدولة لم يعد قاصــرا على مؤســســاتها بل امتد ليعمل على تحسين ظروف الأفراد الاقتصـادية والاجتماعية وتخفيف معاناة الشرائح الاجتماعية التي تعاني من هشاشة البنية التحتية والمرافق الاجتماعية، فالمنظومة الأمنية إذن اتسع نطاق المهام المكلفة بها لتساهم في إنجاح البرامج التنموية عن طريق ضمان السلم الاجتماعي، والواقع أثبت أن الدول التي فقدت الســـيطرة على الأمن العام والســـكينة العامة تدهورت أحوالها الاجتماعية والاقتصـــادية و البيئية، فأصـــابها الوهن ودمرتها الحروب الأهلية، وأصـــبحت تتكفل المنظمات الإنســـانية لتوفير لقمة العيش وتدبير نزوح المهاجرين خوفا على أنفسهم نتيجة فقدان الإحساس بالأمن والسكينة، الشاهد على ذلك ما تعيشه بعض الدول مثل سوريا و اليمن فمن المستحيل ان تقوم هذه الدول بتبني نظام بيئي و هي في حالة حرب، فهمها الوحيد هو إيجاد طريق نحو السلم و الامن.

الفرع الثاني القيود المالية:

- **عدم كفاية مصـادر التمويل[64]:** اللازم لتحقيق التنمية البشـرية والبيئية المسـتدامة وبناء القدرات، وعدم وفاء الدول المتقدمة بتقديم المساعدات التي وعدت هبا للدول النامية. فلقد كان من نتائج مؤتمر قمة الأرض في ريودي جانيرو عام 1992، تعهد الدول

[63] مشروب إبراهيم، المرجع السابق،ص24

[64] الصعيدي عبد الله، تطور النظم الاقتصادية مع الإشارة الى مفهوم التنمية و بعض مشاكلها، دار النهضة العربية، القاهرة،1999، ص76

المتقدمة بتقديم 7.0 %من إجمالي ناتجها المحلي إلى الدول النامية، وذلك في إطار تعويض تلك الدول ومساعدتها في تنفيذ مشروعات بيئية تحقق أهداف التنمية

المستدامة، حيث تعد الدول المتقدمة هي المسئول الأساسي عن تلوث البيئة، بالإضافة إلى ما سبق، فإن ضعف حجم التكامل والتبادل التجاري البيني والاستثمارات والشراكات الفعالة بين الدول النامية يعد عائقاً كبيرا أمام تحقق التنمية المستدامة في تلك الدول.

- **الديون**[65]: وتمثل أحد أهم المعوقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتؤدي للتأثير سلباً في المجتمعات الفقيرة بصورة خاصة، و المجتمع الدولي، بصفة عامة، حيث تشكل الديون وأعباء خدمتها عبئاً كبيراً على اقتصاديات الغالبية العظمى من دول العالم الثالث، فقبل ان تفكر هذه الدول في الانضمام الى أي منظمة بيئية، استلزم عليها ان تقوم أولا بتسديد ديونها تجاه الدول الأخرى، فهي لا تستطيع تحمل أعباء التمية الخضراء التي هي جد مكلفة.

في ختام هذا الفصل، يتضح أن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تسعى منذ سنوات طويلة إلى العمل بالبعد البيئي من خلال تبني سياسات اقتصادية وقانونية تهدف إلى الحد من التلوث وتحقيق التنمية المستدامة. وقد تناول الفصل أهم الأدوات الاقتصادية المستخدمة في هذا المجال، مثل الضرائب الخضراء والرخص القابلة للتداول والإعانات البيئية، وبيّن كيفية عملها لتحقيق أهداف حماية البيئة وتحفيز المؤسسات والمستهلكين على تبني سلوكيات صديقة للبيئة.

كما أبرز الفصل القيود والصعوبات التي تواجه المنظمة والدول النامية في تنفيذ هذه السياسات، سواء على المستوى السيادي والاقتصادي، مثل مقاومة بعض الدول لتدخل المنظمة في شؤونها الداخلية أو تأثير التكلفة البيئية على القدرة التنافسية للصادرات، أو على

[65] الصعيدي عبد الله، المرجع السابق،ص78

المستوى الاجتماعي والمالي، كالفقر والنمو السكاني غير المنضبط وعدم توفر الموارد المالية اللازمة.

وبذلك، يظهر جليًا أن نجاح السياسات البيئية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مرتبط بقدرة الدول على التكيف مع هذه الأدوات، وبدرجة التطور الاقتصادي والتقني لديها، فضلاً عن أهمية الدعم الدولي والتعاون بين الدول لتجاوز القيود والصعوبات، بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة على المستويين المحلي والدولي.

خـــــــــاتـــــــمة

اتضح لنا جليا من خلال هذه الدراسة، بأن منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية تحوز على خبرة و تجربة كبيرتين في مجال السياسات البيئية، باعتبار ان العديد من الدول المنضوية تحت لوائها بادرت الى تفعيل استخدام العديد من الاليات في مجال حماية البيئة لا سيما الاليات الاقتصادية المتمثلة أساسا في كل من: الضرائب الايكولوجية، الإعانات البيئية، رخص القابلة للتداول.

و يرتبط الهدف الأساسي من وراء إرساء السياسات البيئية المختلفة بدول O.C.D.E بتحدي خفض التلوث الى اقل قدر ممكن و باقل تكلفة ممكنة، و هذا الامر لن يتم الى من خلال الاستناد على تطبيق مبدا الملوث الدافع الذي يعتبر الركيزة الأساسية فيما يتعلق باستدخال التكاليف الخارجية للتلوث لدى دول المنظمة.

و ما تجدر الإشارة اليه هو ان دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية في تطبيقها للأليات الاقتصادية المختلفة في مجال حماية البيئة و الحد من التلوث، تراعي الاثار المختلفة الناجمة عن فرضها، ولا سيما الاثار المرتبطة بتنافسية المؤسسات على الصعيد الداخلي و الخارجي و كذا تضخم تكاليف الإنتاج، او بعبارة أخرى فهي تسعى جاهدة الى تقليل الاثار الاقتصادية السلبية التي قد تصاحب تطبيق هذه الاليات.

و بتسليطنا الضوء على التجارب العملية الرائدة لدول معينة من منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، تمكنا من الوقوف على السبل التي تنتهجها هذه الدول للحيلولة دون تفاقم التلوث، بحيث تبين لنا ان تطبيق الاليات الاقتصادية بهذه الدول، يمس مختلف اشكال و جوانب ظاهرة التلوث في مجالات عديدة، وهو ما يزيد من فعالية هذه الاليات في تحقيق أهدافها البيئية، وعلى الدول النامية الاستفادة من هذه التجارب و الخبرات الرائدة في مجال سياسة البيئة حتى تتمكن من تجسيد مفهوم التنمية المستدامة على ارض الواقع، لكن وفق الظروف و الخصوصيات الطبيعية و الاقتصادية التي يشهدها كل بلد.

و بالاستناد على الدراسة التي قمنا بها، التي استهدفت التأكد من مدى فعالية منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية في حماية البيئة اتضح لنا ان هناك اثرا واضحا و إيجابيا للأليات

الاقتصـــــادية لحماية البيئة المتخذة من طرف المنظمة فيما يخص تقليص التلوث في الدول الأعضاء، خاصة في ما يخص الحد من الانبعاثات الملوثة في بلدان المنظمة.

اما فيما يخص البلدان النامية و المتخلفة، فان منظمة التعاون و التنمية الاقتصـــــادية، لم تنجح فعلا في تطبيق سياستها البيئية، ولعل اللوم لا يرجع لها، بل لحكومات تلك الدول التي رفضت انتهاج سياسة التنمية المستدامة، نظرا لحالتها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية الرديئة.

الفهـــــــرس

اهداء
شكر
مقدمة
الفصل الاول علاقة البيئة مع التنمية المستدامة 11
المبحث الأول ماهية البيئة.....11
المطلب الأول مفهوم البيئة 12
الفرع الأول تعريف البيئة.....13
أولا البيئة لغة 14
ثانيا البيئة اصطلاحا.....15
ثالثا البيئة قانونيا 17
رابعا البيئة بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.....18
الفرع الثاني عناصر البيئة محل الحماية القانونية.....19

أولا العناصر الطبيعية 20
ثانيا العناصر الإصطناعية 22
المطلب الثاني مشكلات البيئة 23
الفرع الأول تلوث البيئة.....24

أولا عناصر التلوث.....25

ثانيا أنواع التلوث 26

الفرع الثاني استنازف الموارد البيئية 28

أولا استنازف الموارد الدائمة 29

ثانيا استنازف الموارد المتجددة 30

ثالثا استنازف الموارد غير المتجددة 31

المبحث الثاني التنمية المستدامة وعلاقتها بالبيئة.....31

المطلب الأول مفهوم التنمية المستدامة.....32

أولا تاريخ نشأة التنمية المستدامة.....32

ثانيا تعاريف التنمية المستدامة.....33

ثالثا مبادئ التنمية المستدامة.....33

رابعا عناصر التنمية المستدامة 33

المطلب الثاني البيئة والتنمية المستدامة 33

الفرع الأول الفكر الاقتصادي في البيئة وبالتنمية المستدامة.....34

أولا لموارد الطبيعية والتنمية المستدامة 34

ثانيا موقف الفكر الإقتصادي من العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة 34

الفرع الثاني التنمية المستدامة والحسابات البيئية.....35

أولا التطورات البيئية في الحسابات الاقتصادية.....35

ثانيا ديمومة التنمية ورأس المال الطبيعي.....35

خلاصة الفصل 35

الفصل الثاني الأدوات الاقتصادية لحماية البيئة 37

المبحث الأول الضرائب و الرسوم الخضراء 37

المطلب الأول مفهوم الضريبة والرسوم الخضراء 38

الفرع الأول النشأة والتعريف 39
أولا النشأة 39
ثانيا تعريف الضّرائب البيئية 40
الفرع الثاني اهداف ومزايا و مبادئ سياسة الضريبة البيئية 40
أولا الأهداف 41
ثانيا المزايا 42
ثالثا مبادئ سياسة الضريبة البيئية 43
الفرع الثالث المكلف بالضريبة الخضراء 44
الفرع الرابع تقدير وعاء الضريبة الخضراء.....45
المطلب الثاني أنواع الضرائب البيئية 46
الفرع الأول الضريبة على الانبعاثات و النفايات 47
الفرع الثاني الضريبة على الكربون 47
الفرع الثالث الضريبة على النقل 48
أولا الضريبة على بيع محركات السيارات 49
ثانيا ضريبة الكيلومترات على الوقود الاحفوري.....50
ثالثا ضريبة محركات السيارات 51
رابعا ضريبة الكيلومترات على الوقود الاحفوري 52
المبحث الثاني الأدوات الثانوية لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية في حماية البيئة 53

المطلب الأول تداول الانبعاثات والتراخيص القابلة للتجارة والحوافز المالية.....54
الفرع الأول تداول الانبعاثات 55
الفرع الثاني التراخيص القابلة للتجارة 56
المطلب الثاني النتائج المحققة من وراء فرض الضرائب و الرسوم البيئية في دول أوروبا 57
خلاصة الفصل 59
خاتمة.....60
قائمة الملاحق.....64
الفهرس

قائـــــــــــمة المراجع

أولا : باللغة العربية

I. الكتب

- القرآن الكريم.
- السنة النبوية.
- أحمد عبد الفتاح محمود و إسلام إبارهيم أبو السعود ،أضواء على التلوث البيئي بين الواقع و التحدي و النظرة المستقبلية، المكتبة المصرية للنشر و التوزيع، مصر 2012
- أحمد محمود الجمل ،حماية البيئة البحرية من التلوث، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة نشر
- عبد القادر مخادمي، التلوث البيئي، مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007
- محمد علي سي مباحي، الإقتصاد والبيئة،مدخل بيئي،المكتبة الأكاديمية،الطبعة الأولى، مصر،1998
- ابن منظور ،لسان العرب، فصل الياء، حرف الهمزة ، دار المعارف ، القاهرة ، سنة نشر1988
- سلطان الرفاعي ،التلوث البيئي : أسباب، أخطار، حلول، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ،2012

- سحر أمين كاتوت ،البيئة و المجتمع، الطبعة الأولى، دار دجلة، الأردن ،2007
- بوغلة كمال، موسوعة الطالب، بحوث متنوعة في مختلف المواد، برج الكيفان ، الطبعة الأولى الجزائر2003
- يونس إبارهيم أحمد يونس، البيئة و التشريعات البيئية، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2010
- علي حسن موسى ،التلوث الجوي، دار الفكر العربي، لبنان
- فتحي دردار، البيئة في مواجهة التلوث، نشر مشترك للمؤلف ودار الأمل، تيزي وزو– الجزائر 2017
- زين الدين عبد المقصود ،البيئة و الإنسان : علاقات و مشكلات، دار البحوث العلمية ، الكويت ،بدون سنة نشر
- محمد حسين الشيخ، البيئة مشكلات وحلول، دار اليازوري العلمية، للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009
- رمضان محمد مقلد و آخرون ،اقتصاديات الموارد و البيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2007
- إسماعيل سراج الدين، حتى تصبح التنمية المستدامة ،مجلة التمويل والتنمية ،ديسمبر 1993 ،العدد04
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي،تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام2002
- محمد محمد عبده إمام،الحق في سلامة الفكر الاقتصادي، دار الجامعة الجديدة للنشر ،الإسكندرية، مصر، 2004
- محمد مرسي محمد مرسي، الإسلام والبيئة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 1999

- نشرة الأمم المتحدة، الإستنتاجات حول المحاسبة والإبلاغ من قبل المؤسسات متعددة الجنسيات الصادرة عن فريق الخبراء الحكومي المعني بالمعايير الدولية المحاسبية،1995

II. الاطروحات والمذكرات

- محمد حسين عبد القوي ،الحماية الجنائية للبيئة الهوائية، النسر الذهبي للطباعة ،بيروت، 2002
- فاطمة الزهراء زرواط، إشكالية تسير النفايات و أثرها علنى التوازن الاقتصادي و البيئي، أطروحة دكتواره في العلوم الاقتصادية، فرع القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2013-2014
- حدة رايس ،استراتيجينات التنمية المستدامة في مكافحة التلوث البيئي مداخلة في الملتقى الوطني حول اقتصاديات البيئة و التنمية المستدامة، جامعة بسكرة، ديسمبر 2012 ، غير منشور
- نجاة النيش ،مذكرة تخرج حول تكاليف التدهور البيئي وشحنة الموارد الطبيعية بين النظرية وقابلية التطبيق في الدول العربية سكيكدة 2009
- رفعت محمد رفعت البسيوني، 3 ،مصر، جامعة عين شمس ، – الحماية القانونية للبيئة المصرية من أضرار التلوث مذكرة دكتورا2006

III. النصوص القانونية

IV. مواقع الكترونية

- تعاريف و مفاهيم بيئية ،www.beaah.com
- وداد العلي ، التلوث البيئي و مصادره و أشكاله www.greenline.com
- https://www.hisour.com/ar/emissions-trading-systems-40321 visité le 15/05/2019 à 13h33

ثانيا : باللغة الفرنسية

I. LIVRES

- L 'ensemble des elements physique chimiques ou biologies naturels ou artificiels qui entourent un être humain ,un animal ou un végétale ou ,un espèce ,LA PETITE LAROUSSE

II. THESE

- Ahmed Melha, Les Enjeux Environnementaux en Algérie, Population initiatives for peace, juin 2001, p150

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور و أهمية منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية O.C.D.E في مجال الحد من التلوث البيئي و تحقيق التنمية الخضـراء(green growth) ، و هذا من خلال الوقوف على الأســس النظرية و الجوانب التطبيقية للآليات الاقتصـــادية، خاصـــة الضرائب البيئية.

و لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة، إلى أن الآليات الاقتصادية و التي تتمثل في الضرائب الخضـراء و الإعانات البيئية و الرخص القابلة للتداول، لها اثر واضـح و فعال في خفض او بالأحرى الحد من ظاهرة التلوث البيئي في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصـادية خاصـة في الدول الإســكندنافية التي عرفت هاته الأدوات الاقتصـــادية قبل ظهور منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، أما بالنسبة للدول المتخلفة فقد توصلنا بان اليات المنظمة المتبعة لحماية البيئـة لا تنطوي على الفعاليـة المرجوة ، و بـالتـالي فهي لا تزال بعيـدة عن تحقيق أهدافهـا المنشودة

Résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle et l'importance de l'Organisation de coopération et de développement économiques (O.C.D.E) dans le domaine de la protection de l'environnement et la réalisation de ce que on appelle la croissance verte.

Nous avons atteint à travers notre étude économique dans cette thèse, que les mécanisme économiques pour protéger l'environnement en particulier les taxes écologique ont un impact efficace contre la réduction du phénomène de la pollution environnementale dans les pays de l'OCDE surtout les pays scandinaves, qui utilisaient ces instrument économique avant même la création de l'OCDE, A propos des pays sous développé on a conclu que les instruments économique de l'OCDE pour protéger l'environnement n'impliquent pas l'efficacité voulue, et donc ils sont encore loins d'atteindre les objectifs souhaités.